



المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه،
وبعد:

فإن القرآن الكريم إذ هو خطاب للناس كافة رحمة لهم، ومعجزة باقية، فإنه متضمن صلاح الأحوال الفردية والاجتماعية إلى يوم القيامة، على اختلاف أحوال الزمان والمكان، يصلح الاعتقاد، ويهذب الأخلاق، ويقوم التشريع، ويبني سياسة الأمة، ويحفظ النظام، بتعليم وإرشاد يتناسب مع حالة عصور المخاطبين. لذلك فقد تعلقت به القرائح، وتسابقت نحوه الأقلام، وتعددت فيه الاهتمامات، للكشف عن حقائق معانيه، والفحص عن أسرار مبانيه، وفي هذا تتفاوت الأذهان، وتنوع الأفهام، كل ينفق مما رزقه الله، ويفهم ما يسر له، ومن رام الوصول إلى إحصائه لم يجد لذلك سبيلاً، فمعانيه لا تحصى، وأسراره لا تستقصى، فهو الحجة البالغة، والدلالة الدامغة، والنعمة الظاهرة، والحكمة الباهرة، والمعجزة الباقية، والعصمة الواقية، أودع فيه منزله ما يصلح أن تتناوله أفهام المخاطبين في كل العصور.

وقد تنوعت قراءات النص القرآني، وتعددت المناهج في تفسيره، وتدرجت الاتجاهات في تحليله، في إطار متوازن مع تطور حركة الحياة الاجتماعية والفكرية، ومقتضياتها الحاجية والحضارية والثقافية، فاتجه المفسرون اتجاهات متنوعة، متأثرين

بعوامل شتى، يستمدون منه سبل الهداية، ويقرأون فيه طرق النهضة والرقى في الميادين المختلفة، فترى كل ذي فن عليه يعتمد، وصاحب كل بغية منه يستمد، فالفقيه يستمد منه الأحكام وقواعد الحلال والحرام، والراسخون يستخرجون دقائق تبهج النفوس والأسماع، وحججا بالغة في التوحيد والاعتقاد، والنحوي يرجع إليه في ضبط قواعد الإعراب، واللغوي يبحث في لغته ويبيّن عليه خطأ القول من الصواب، والبياني يكشف عن مسالك بلاغته، ووجوه إعجازه في تأليفه ونظامه، وأصحاب التاريخ والآثار يقرأون فيه قصصا وأمثالا للاعتبار، إلى غيرها من العلوم والمعارف. وعلى هذا تتابعت القراءات لنصه، وتلونت الطرائق والمناهج في درسه، كل منه ينشد تحقيق مقاصده في النفس والمجتمع، ويهدف إلى تحصيل أغراضه في ضبط صلاح الناس في حالهم ومآلهم على حسب الحدود والأقدار.

ولغرض التعريف بمناهج المفسرين ومسالكهم في الكشف عن معانيه وأسراره، وتطور حركة التفسير في العصور المتتابعة، وتمييز المقبول منها من المردود، فإن هذه مجموعة من المباحث استعرضت فيها أبرز مناهج المفسرين بشيء من الإيجاز، معرّفاً بحقيقة كل منهج ونشأته وتطوره، مع دراسة منهج أحد المفسرين ضمن دائرة كل منهج، للتعريف بتفسيره ومنهجه فيه، مقتصرًا في إيراد الأمثلة التوضيحية والتقريرية غالبًا على ما أشتهر فيه المفسر وتميز به.

وأما في مناهج التأولة، فسأعرف بالاتجاهات التأويلية ضمن كل منهج تأويلي، للتمييز بينها أولاً، وليبان مناحيها ثانياً، إذ هم ليسوا سواء في نزعاتهم وإن انتموا إلى منهج كلي واحد، ولأن أصحاب هذه الاتجاهات ليست لهم تفاسير مستقلة

غالبا، وإنما هي تأويلات متفرقة هنا وهناك. متحريرا في عرض المناهج والآراء
الكشف عن الحقيقة مع الأمانة العلمية والإنصاف، متوخيا التيسير والإيجاز ما
أمكن. والله الموفق.

تمهيد

في تطور مناهج المفسرين وأسبابه

لقد تدرجت حركة التفسير لكتاب الله تعالى في إطار الضوابط والأصول الصحيحة تبعا للتطورات الفكرية والاجتماعية الواسعة، فكانت هناك قراءات متنوعة للنص القرآني، واتجاهات تفسيرية متلاحقة، تلونت حيناً بثقافة المفسر، واتسمت أحياناً بحاجة العصر والعلوم التي امتاز بها، ولم يعد مقصوراً على المأثور، ولم يقف عند لغة القرآن وبيان المعاني الظاهرة، أو استنباط الأحكام، وإنما تعددت مناهجه، وتوسعت مدارسه في ضوء المستوى الحضاري والراقي الفكري الذي بلغه المجتمع، وما برع فيه المفسر من فنون المعرفة والعلوم، وهذا أمر طبيعي؛ لأن القرآن كمال لا نهاية له، تنوعت فيه ألوان الخطاب بتسوع عوامل التأثير في البشر، وباختلاف مستويات الإدراك ومراتب الفهم فيهم، فكان لهذا يمنح كل من تدبره خزائن لم تمتد إليها الأيدي من قبل، ويجد فيه كل ناظر بغيته، دون أن يجد زمن أسرارها، أو يبلغ أحد مداها.

وهكذا يظل في فهم معاني القرآن وأسارها مجالاً رحباً، ومتسعاً بالغا، وكما لا نهاية للمتكلم به، وغير ممكن الإحاطة بجزءه، فإن استقصاء معاني كلام الله لا مطمع فيه للبشر، فكلما حسب جيل أنه بلغ فيه غايته امتد الأفق بعيداً وراء مطمعه.

ومعلوم أن التفسير ينقسم قسمة كلية إلى التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، وأن الرأي منه الحمود ومنه المذموم، وكان المفسرون في العصور الأولى يقفون

غالباً عند المأثور، ويقتصرون في تفاسيرهم على رواية ما نقل عن سلف الأمة، فجاءت تفاسيرهم متسمة بالمنهج المأثور الخالص، أمثال يزيد بن هارون (ت ١١٧هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ)، ووكيع بن الجراح (ت ١٩٧هـ)، وسفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ) وعبد بن حميد (ت ٢٤٩هـ) وغيرهم من أئمة الحديث المتقدمين .

ثم تطور إلى مزجه بشيء من الفهم والتحقيق والاستنباط الشخصي القائم على الأصول والضوابط، كالذي كان عند الإمام الطبري في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث الهجري، لكنه ظل محافظاً في منهجه العام على الرواية، ومصطبغاً بصيغة المأثور.

ثم خطا التفسير خطوة أوسع نحو الأخذ بالرأي والفهم العقلي إلى جانب المنقول، وكان أولاً على هيئة محاولات فردية وفهم شخصي، وترجيح لبعض الأقوال على بعض، ثم تطور شيئاً فشيئاً، متأثراً بالمعارف والعلوم المتنوعة، والحاجات المتجددة، فامتزجت العلوم اللغوية والفقهية والكلامية والفلسفية وغيرها بالتفسير.

ومن التفاسير ما كان الاهتمام بتلك العلوم طاغياً عليها، فتغلب فيها جانب الرأي على جانب النقل والرواية، لكنها مع ذلك لا تخلو من النقل على تفاوت بينها حسب الحاجة والاقتضاء، يقول ابن خلدون:^(١) «وصار التفسير على صنفين: تفسير نقلي، مستند إلى الآثار المنقولة عن السلف، وهي معرفة الناسخ

^١ - مقدمة ابن خلدون: ٥٣٢/٢-٥٣٣.

والمسوخ وأسباب التزول ومقاصد الآي، وكل ذلك لا يعرف إلا بالنقل عن الصحابة والتابعين... والصنف الآخر من التفسير: وهو ما يرجع إلى اللسان من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب، وهذا التفسير قل أن ينفرد عن الأول، إذ الأول هو المقصود بالذات، وإنما جاء هذا بعد أن صار اللسان وعلومه صناعات، نعم قد يكون في بعض التفاسير غالباً».

عوامل تطور مناهج المفسرين:

إن تنوع المسارات في التفسير، وتلون الاتجاهات في البيان، كان نتيجة طبيعية لما طرأ على الحياة من تطورات في تفاوت الثقافات، وتنوع الاهتمامات، وتبدل الحاجات، وتطور الحضارات، وتشعب الانتماءات، وتدرج الرقي الفكري للأفراد والجماعات، وبمكنا إجمال العوامل التي ساعدت على تطور مناهج المفسرين فيما يأتي:

١- ظهور الاتجاهات الفكرية المختلفة، عقيدية وفقهية ولغوية وعقلية وروحية وفلسفية وغيرها، حيث أدت إلى نشأت الفرق، وتعدد المذاهب، وتنوع الانتماءات، وتشعب مناحي الخلاف، وقد تميز كل منها بمناهج بحثية ونظرية وعملية ظاهرة.

٢- ترجمة الكتب الأجنبية في الحقول المعرفية المختلفة إلى اللغة العربية .

٣- نضوج العلوم الشرعية والعربية والعقلية وتطورها، وميلها نحو التخصص والاستقلال، وتميزها بأصول ومناهج خاصة، ومؤلفات مستقلة.

٤- الرقي الفكري والثقافي، وتطور المستوى المعرفي، تبعاً لتطور معارف العصر.

٥- تجدد حاجات الأمة وتنوعها، وتغير الحضارات وتبدلها، مما استدعى قراءة للنص القرآني تستلهم مقاصده، وتستحضر غاياته وحكمته، وتحقق أهدافه في الهداية والإرشاد في النفس والمجتمع، وتربط السنن الإلهية بواقع المسلمين الذي يعيشونه.

٦- كما يلاحظ أن من المفسرين من قد برعوا في علم من العلوم، فكان كل منهم يولي اهتمامه بالفن الذي برع فيه، وكانت ثقافته طاغية على تفسيره. فكان كل هذا سبباً مهماً ومباشراً في تطور حركة التفسير، لكن منه ما كان تطوراً إيجابياً، ومنه ما كان سلبياً. وهذا ما سيتبين لنا من الآتي:

العلوم التي مزجت بكتب التفسير:

والعلوم التي دخلت في التفسير كثيرة، من أهمها:

أولاً - العلوم اللغوية والأدبية: فقد ضعفت الملكة اللغوية، وفسد اللسان، واضمحلت التذوق الفطري للبيان، نتيجة الابتعاد عن عصر الفصاحة، والاختلاط بالأجانب، فاحتيج إلى مزج هذه العلوم بالتفسير لتيسير فهم القرآن، والوقوف على بلاغته وبيانه، وإظهار مكنن إعجازه، والدفاع عنه ضد شبهات الطاعنين في نظمه وتأليفه.

كما كان لتدوين علوم اللسان وظهور المدارس اللغوية والنحوية والأدبية أثر بارز في مزج القواعد والقوانين اللغوية في التفسير، تأييداً لها أو رداً عليها.

ثانياً-العلوم الكلامية: فكان لظهور الفرق الإسلامية، ودخولها في صراعات فكرية وعقيدية واسعة السبب الأول في دخول مسائل الكلام وآراء الفرق ومناقشتهم في التفسير، حيث كانت كل فرقة تلجأ إلى آيات من القرآن الكريم لتأييد ما تذهب إليه، ولرد آراء من يخالفها، وكل فرقة تعدُّ ما يؤيد قولها من الآيات محكما، وما يستدل به المخالف متشابهما، فأدخلوا ذلك في تفاسيرهم، ونقلها من جاء بعدهم للتمييز بين المقبول منها والمردود على ضوء الأصول المعتمدة في التفسير.

ثالثاً- العلوم الفقهية: فمع تطور الحياة، اتسع الاستنباط الفقهي للأحكام، وظهرت المدارس الفقهية المتميزة بمناهجها الاستنباطية، وقتنت العلوم العملية في الأصول والفقه، ونضجت مذاهبها، فعنى المفسرون بمزجها في التفسير لتكون متممة للناحية التشريعية.

رابعاً- العلوم الفلسفية: فقد نقلت العلوم الفلسفية إلى المجتمع الإسلامي نتيجة الترجمة، أو بنقل الأشخاص لأفكارها، فأعجب بها بعض الناس، وردها آخرون، وتوسط فيها بعضهم، وكان لها أثرها في ذلك العصر في الصراع الفكري، والجدل الكلامي، سواء فيما بين المسلمين أنفسهم، أو بينهم وبين غيرهم، فاحتاجوا إلى إدخالها في التفسير لتأييدها أو للرد عليها.^(١)

^١ - ينظر: التفسير والمفسرون: الذهبي: ١/١٤٦-١٤٧ هامش.

خامسا- العلوم الروحية: فكان لظهور الاتجاه الزهدي والصوفي بمناحيه المتعددة والمتطورة أثره في مزج الإشارات أو النظريات الصوفية بالتفسير تأييدا أو تفنيدا لها.

سادسا- العلوم البحتة: وهي ما يتعلق بكافة العلوم المحضة الفلكية والطبية والرياضية وغيرها، فقد ظهرت هذه العلوم في المجتمع الإسلامي سواء منها ما كان عن طريق الترجمة، أو ما كان نتيجة الرقي العقلي والتطور الحضاري والعلمي في المجتمع الإسلامي، فنقل المفسرون تلك العلوم دعما وتأييدا لما جاء به القرآن، أو للرد عليها.

سابعا- العلوم التاريخية: فقد ذكر القرآن قصص الأمم السابقة، وجاء ذكره لها موجزا، وتجاوز منها ما لا علاقة له بأهدافها في العظة والعبرة، مثل ذكر أسماء الأشخاص والأماكن والأزمان، وسرد جزئيات الحوادث، ونتيجة لاطلاع المسلمين على تأريخ الأمم من خلال ترجمة كتب أهل الكتاب وغيرهم، واتصالهم بمن لديه علم بهذا التاريخ، ولتشوف النفس البشرية إلى معرفة ما غاب عنها، أخذ بعض المفسرين يسردون في تفاسيرهم تأريخ الأمم وثقافتهم، وتفصيل قصص القرآن وما يناسبه بقرب أو بعد، وكان منه المقبول ومنه المردود، ونقلها آخرون للرد على ما كان باطلا منها.

ونتيجة لهذا فقد امتزجت العقائد المذهبية فيه، واتسع التوغل في المسائل العقلية والبحث النظري، وتحكمت عند الكثير منهم الاصطلاحات العلمية والقواعد الفنية في دلالات القرآن، كان لها أثرها في ظهور اتجاهات جديدة في قراءة النص القرآني، وفي تطور مناهج المفسرين.

فالنحوي تراه ليس له هم إلا الإعراب، وذكر الأوجه المحتملة فيه، ونقل قواعد النحو ومسائله، وتفصيل آراء المذاهب النحوية وخلافياتها، كالزجاج، والواحدي في البسيط، وأبي حيان في البحر والنهر.

وصاحب التاريخ، غايته سرد القصص، وذكر أخبار الأمم وحكايات التاريخ، ما صح منها وما لا يصح، كالثعلبي والغازن.

وصاحب الفقه، يكاد يسرد فيه الفقه من أوله إلى آخره، ويستطرد إلى تقرير الأدلة للفروع المذهبية ومناقشة المخالف لمذهبه، وبما لا تعلق له بالآية أحياناً، حتى تكاد تحسبه أنه كتاب فقه، كالخصاص والقرطبي .

وصاحب العلوم العقلية، يملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة وشبههم والرد عليهم، وآراء الفرق الكلامية وأدلتها ومناقشتها، وكثير منها بعيد عن مدلول الآية، وعلى هذا المنحى سار الفخر الرازي في تفسيره الكبير.

وأصحاب البيان، يولون اهتمامهم ببحث النكت البلاغية، واقتناص اللطائف البيانية، كما هو عند الزمخشري والرازي وأبي حيان وأبي السعود .

وأصحاب التصوف، تراهم يعنون بجانب الترغيب والترهيب، واستخراج المعاني الإشارية من الآيات القرآنية التي ترمي إلى تهذيب النفس وتربية الروح، كالسلمي والتستري والقشيري والنيسابوري. ومنهم من ملأ التفسير باصطلاحات الصنعة، والنظريات الصوفية في الرياضة والمواجيد والأحوال والمقامات.

ومنهم من تعدى ذلك إلى نظريات يمتزج فيها التصوف بالفلسفة والثقافات الأجنبية فيسقطها على آيات القرآن الكريم، ويغرق بها التفسير، كتفسير القاشاني المنسوب لابن عربي، وتكملة التأويلات النجمية للسمناني، والقونوي في تفسيره. وأصحاب الاتجاهات الكلامية، تراهم يعنون بإيراد آراء المذاهب الكلامية وبحث مسائل الكلام، واقتناص الأدلة على ما يؤيد مذاهبهم، والرد على ما يخالفها، مثل تأويلات أهل السنة للماتريدي وتفسير الرازي.

ومنهم من هو صاحب بدعة، فلا قصد له إلا تأويل القرآن على ما يؤيد مذهبه، والبحث عن الشوارد والشبه من الأدلة لدعم ما يعتقد، ورد ما يخالفه، وإن كان يتمحل وتعسف، كالرمازي والجبائي والقاضي عبد الجبار والأصم، وفي مواضع عند الزمخشري.^(١)

وأصحاب الانحراف والإلحاد، لا هم لهم إلا تحريف القرآن، وتشويه عقيدته وشريعته، كما هو عند الباطنية.

وقد استمرت هذه الاتجاهات التفسيرية في العصور اللاحقة، تصطبغ بصبغة المفسر واهتماماته، وبثقافة العصر وحاجاته، فكان أن وجدت لدينا مناهج تفسيرية متعددة، وقراءات للقرآن متنوعة، تتشكل في دوائرها الخاصة ضمن الدائرة العامة للتفسير بالرأي، على تفاوت بينها في الأخذ بأصول التفسير وضوابطه، إلى جانب التفسير بالمأثور الذي أستمروا العمل بمنهجه، والأخذ بمساره

إلى عصور متأخرة، كما وجدناه عند السيوطي في: الدر المنثور، والثعالبي الجزائري في: الجواهر الحسان، وغيرهما .

ولا يعني اهتمام المفسر بفن من الفنون، وإيلائه عناية أكبر من غيره خروجاً عن المنهج المقبول في التفسير، أو مجافاته لهدايات القرآن إذا ما التزم بالأصول والضوابط المعتبرة، لأن المفسر كان ينظر إلى أهمية هذا اللون من التفسير للأمة في عصره، وحاجتها إليه، مع براعته فيه، فأولاه اهتمامه، دون أن يغفل الأمور الأخرى اللازمة في التفسير، فجاء تفسيره يسد حاجة مهمة في هداية الناس وهو ضمه من هذا الجانب.

لكن منهم من توغل وتكلف، ومنهم من تحكمت اصطلاحات العلوم وقواعد الفنون في تفسيره، وغلب عليه التعصب المذهبي، ومن الناس من خرج على قواعد التفسير وأصوله، فحرف وبدل، فمثل هؤلاء يوجه إليهم النقد أو الرد، لأن مقياس القبول أو الرد هو مدى التزام المفسر أو المتأول بأصول التفسير والتأويل، وضوابطهما اللازمة.

طرائق المفسرين في تفاسيرهم:

والمفسرون والناظرون في القرآن بقصد بيان معانيه وتفسيره على طرائق

ثلاث:

الأولى: يقتصر على بسط المعاني الظاهرة من الألفاظ والتراكيب، وكشف

معانيها وإيضاحها، وهذا هو الأصل.

الثانية: يتناول استنباط معانٍ من وراء الظاهر، وهؤلاء على نوعين: منهم من يقف عند المعاني التي تقتضيها دلالة اللفظ أو المقام، ولا يجافيهما الاستعمال، ولا مقصد القرآن، وهذا داخل في مستبعات التراكيب، كترجيح بعض الاحتمالات على بعض، والكشف عن وجوه إعجازه ولطف معانيه، ودلالاته المتنوعة. ومنهم من يتعدى ذلك إلى معانٍ لا يدل عليها اللفظ أو المقام، أو تكون بعيدة و متمحلة، كما هو عند أصحاب الاتجاهات المنحرفة.

الثالثة: أن ييسط المسائل اللغوية أو العقلية أو الفقهية، إما لمناسبتها لمقصد الآية، أو لأن فيها زيادة بيان وتحقيق للمعنى، أو للتوفيق بينها وبين دلالات القرآن، أو لرد شبهات وطعون مثارة حول المعنى القرآني ومقاصده،^(١) لا على أنها من دلالات تلك الآية، وإنما بقصد خدمة مقصدها، والتوسع فيما له علاقة بدلالاتها. لكن من هؤلاء من أوغل وتوسع فيما لا حاجة به في علم التفسير، ومنهم من حكم الاصطلاحات العلمية والعقائد المذهبية في تفسيره.

ولغرض التعريف بهذه المناهج، والوقوف على مسالكها، وتمييز المقبول منها من المردود، نستعرض أبرز مناهج المفسرين المعروفة، والاتجاهات التأويلية المشهورة.

و من أهم المناهج التفسيرية:

- ١- المنهج القرآني .
- ٥- المنهج الفقهي .
- ٩- المنهج الإشاري .
- ٢- المنهج الأثري .
- ٦- المنهج الموضوعي .
- ١٠- المنهج الفلسفي .

٣- المنهج اللغوي. ٧- المنهج العقلي. ١١- المنهج الباطني.

٤- المنهج البياني. ٨- المنهج العلمي.

وفي الصفحات الآتية نبين سمات هذه المناهج مع تعريف بأهم المؤلفات

التفسيرية التي نحت نحوها ويأجاز

المبحث الأول المنهج القرآني

وهو المنهج الذي يعتمد في تفسير معاني آيات القرآن الكريم وفي الكشف عن دلالاتها على دلالة آيات أخرى وردت في نفس الموضوع، في موضع واحد أو عدة مواضع.

وقد نشأ هذا اللون من التفسير منذ زمن مبكر، وارتبط بتزول القرآن نفسه، حيث إننا نجد في مواضع متعددة منه إشارات تحيل في فهم المراد من الآية إلى ما نزل من قبل، فلا تفهم دلالة الثانية إلا بالرجوع إلى الأولى. مثاله قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ﴾ النحل: ١١٨، فهذه الآية تحيل إلى ما نزل قبلها لكي يفهم المراد منها، وهو قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبِعْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ الأنعام: ١٤٦. أو بالإشارة إلى أن تفسيرها هو ما جاء بعدها متصلاً بها كقوله: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ، النَّجْمُ النَّاقِبُ﴾ الطارق: ١-٣، فإن قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ﴾ إشارة إلى أن بيان ما قبلها بما بعدها.

وفي التفسير النبوي نجد أمثلة كثيرة لهذا اللون أيضاً، ومن ذلك: ما رواه الشيخان عن ابن مسعود قال لما نزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ الأنعام: ٨٢، شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ وقالوا: أئنا لا يظلم نفسه؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنه

ليس هو كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان لابنه: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]». ^(١) وفي رواية للبخاري: «قال: ليس كما تقولون، لم يلبسوا إيمانهم بظلم: بشرك، أو لم تسمعوا إلى قول لقمان لابنه.. الحديث». ^(٢) وما رواه مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: أخبرني أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة: «لا يدخل النار - إن شاء الله - من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها»، قالت: بلى يا رسول الله، فانتهرها، فقالت حفصة: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، فقال النبي ﷺ: «وقد قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ تُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَتَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًا﴾ [مريم: ٧٢]». ^(٣)

وهكذا ما أثر عن الصحابة والتابعين فقد روي عنهم بالأسانيد الصحيحة كثير من هذا، ولا سيما عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وأبي وزيد وعائشة رضي الله عنهم. من ذلك ما أخرجه الطبري وغيره عن أوس بن مالك بن الحدثان قال: «قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ حتى بلغ: ﴿عَلَيْمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]، ثم قال: هذه هؤلاء، ثم قال: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ الآية [الأنفال: ٤١] ثم قال: هذه الآية هؤلاء، ثم قرأ: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ حتى بلغ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾، ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ﴾، ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ٧-١٠] ثم قال: استوعبت هذه الآية المسلمين عامة، فليس أحد إلا له حق، ثم قال: لئن عشت ليأتين الراعي وهو

١- صحيح مسلم: ١١٤/١ برقم (١٢٤).

٢- صحيح البخاري: ١٢٢٦/٣ برقم (٣١٨١).

٣- صحيح مسلم: ١٩٤٢/٤ برقم (٢٤٩٦).

يُسَيِّرُ حُمْرَهُ نَصِيْبُهُ، لم يعرق فيها جبينه»،^(١) وحينما افتتح أرض سواد العراق طبق ذلك، فلم يقسم الأرض المفتوحة بين الفاتحين كما هو مقتضى ظاهر آية تقسيم الغنائم في قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ الأنفال: ٤١، فإن النص أضاف خمس الغنيمة لمن سماهم، وبقيت الأُخماس الأربعة للغانمين، لكن عمر رأى أن حكم الآية ليس على إطلاقه، فذهب إلى أن تبقى الأرض بيد أصحابها، ويرد ريعها إلى المسلمين جميعاً في كل العصور، خشية أن يأتي من بعدهم من الفقراء فلا يجدون شيئاً، وحينما راجعه الصحابة في ذلك؛ استدل بقوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ الحشر: ٧، ففسر آية الأنفال بآية الحشر، وبيان ذلك أن علة تقسيم الفياء هذا التقسيم الذي بينته آية الحشر هو لكي لا تنحصر الأموال الكثيرة في أيادي قلة من الأغنياء فيحرم الفقراء والذين يأتون من بعدهم منها، وقد ذكر القرآن بعد هذه الآية من أصحاب الحقوق: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ الحشر: ١٠، وهي تدخل - كما يقول عمر - في هذا الفياء كل من هو مولود في الإسلام إلى يوم القيامة.^(٢) وهذه العلة موجودة في تقسيم أرض السواد، فرجع الأصحاب إلى رأيه.^(٣)

وتفسير علي رضي الله عنه لقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ الأحقاف: ١٥، بأن أقل مدة الحمل ستة أشهر، واستدل له بقوله تعالى:

١ - تفسير الطبري: ٣٧/٢٨ وتفسير ابن كثير: ٤/٣٤٠-٣٤١ وسنن أبي داود: برقم (٢٩٦٦).

٢ - تفسير النسفي: ٤/٢٤٢.

٣ - تفسير القرطبي: ٨/٧-٩.

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ البقرة: ٢٣٣، وقوله: ﴿وَفَصَّالَةٌ فِي عَامَيْنِ﴾ لقمان: ١٤، فأية الأحقاف دلت على أن مدة الحمل والرضاع ثلاثون شهرا، وبينت آية البقرة أن مدة الرضاع عامان (٢٤ شهرا)، فبقي من: ﴿ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ ستة أشهر للحمل. ووافقته عثمان رضي الله عنه على هذا.^(١) وبمثله روي عن ابن عباس رضي الله عنهما.^(٢)

وأخرج البخاري في حديث طويل عن المنهال بن عمرو عن سعيد قال: قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليّ، قال: ﴿فَلَا أُنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ المؤمنون: ١٠١، ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ الصافات: ٢٧. ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ النساء: ٤٢، ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ الأنعام: ٢٣، فقد كتّموا في هذه الآية. فقال ابن عباس: ﴿فَلَا أُنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ في النفخة الأولى،^(٣) ثم ينفخ في الصور: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ الزمر: ٦٨، فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون، ثم في النفخة الآخرة: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾.^(٤) وأما قوله: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ

١ - تفسير الطبري: ١٠٢/٢٥ والقرطبي: ١٦٠/١٦ وابن كثير: ٤/١٣٧ و١٥٨.

٢ - تفسير ابن كثير: ٤/١٥٨.

٣ - يقصد قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أُنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ المؤمنون: ١٠١.

٤ - يشير بقوله في النفخة الآخرة إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ، وَقَالُوا يَا وَيْلَنَا هَذَا يَوْمُ الدِّينِ، هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكذِّبُونَ﴾ الصافات: ١٩-٢١ ثم الآيات بعدها حتى الآية: ٢٧ السابقة.

حَدِيثًا»، فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لِأَهْلِ الْإِخْلَاصِ ذُنُوبَهُمْ، وَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: لَمْ نَكُنْ مُشْرِكِينَ، فَخْتَمَ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ فَتَنطِقُ أَيْدِيهِمْ، فَعِنْدَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّ اللَّهَ لَا يُكْتَمُ حَدِيثًا.^(١)

ثم جاء تلامذتهم من التابعين بعدهم، فأخذوا بهذا المنهج المستقيم، وأهتم به بعضهم اهتماما بالغا، حتى عرف به، كتلميذ عمر زيد بن أسلم وابنه عبد الرحمن، وتتابع المفسرون من بعدهم عليه، فما من مفسر إلا وهو آخذ به، لأن هذا الطريق هو أسد طرق التفسير، فكانوا إذا لم يجدوا بيان الآية في السنة النبوية رجعوا إلى القرآن ليحملوا الآية على الأخرى، ويفسروا الجمل بالمبين.

ومن اهتم به كثيرا ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، يقول ابن الوزير: «وقد جمع من هذا القبيل تفسيرا مفردا ذكره الشيخ تقي الدين في شرح العمدة، ولم أقف عليه». ^(٢) كما اعتنى به ابن كثير في تفسيره عناية بالغة. وللأمير الصنعاني كتاب سماه: (مفتاح الرضوان في تفسير الذكر بالآثار والقرآن).

ثم تطور ذلك إلى التصنيف المستقل فيه، فوضعت تفاسير خاصة تعتمد منهج تفسير القرآن بالقرآن، وأشهر التفاسير ضمن هذا المنهج: (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن) للشنقيطي، و(التفسير القرآني للقرآن) للشيخ عبد الكريم الخطيب، لكنه مع تسميته هذه فإنه لا يجري كله على نمط تفسير القرآن بالقرآن. ومن تفاسير الشيعة الإمامية التي اهتمت بهذا اللون تفسير (الميزان) للطباطبائي.

١ - صحيح البخاري: ٨/ ٥٥٥ كتاب التفسير، (باب تفسير حم السجدة).

٢ - قواعد التفسير: ١/ ١٩٠.

وذكر بعض العلماء أن أحسن الطرق في التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن، لأن أفضل من يفسر الكلام هو المتكلم به، فهو أعلم بمرادات كلامه من غيره، يقول ابن تيمية: ^(١) «فإن قال قائل فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر».

وفيه العام في موضع وفي آخر تخصيص له، ومطلق في موضع وتقييده في موضع آخر، وهكذا، مما يسهل إزالة الإشكال وتعيين المراد.

ولا ينبغي أن يشكل هذا القول على الناظر، فيظن أنه قطعي الدلالة دائماً، وإنما ذلك راجع إلى المستند والدليل الذي يعتمد عليه المفسر، لأن مصادر تفسير القرآن بالقرآن ثلاثة: ما فسرہ النبي ﷺ، وما فسرہ الصحابة، وما فسرہ المفسرون باجتهادهم. ولا يقطع بصحة تفسير القرآن بالقرآن إلا إذا ورد تفسير الآية بالآية بسند صحيح عن رسول الله ﷺ، أو وقع الإجماع على هذا التفسير، أو صدر عن الصحابة ولم يعلم له مخالف في الأرجح.

ومثل هذا القطع حاصل لا بكونه يفسر القرآن بالقرآن فحسب، وإنما بكونه تفسير النبي ﷺ الذي لا يصح تجاوزه، أو للإجماع القطعي، أو بوصفه تفسير الصحابي الذي له قوة الإجماع. أما ما عدا ذلك فإنه لا يجوز بصحته، لأنه اجتهاد من قائله، وقد يخطئ الاجتهاد وقد يصيب. مع أن الطريقة التي اتبعها من حيث

١ - مقدمة في أصول التفسير: ٩٣ وتفسير ابن كثير: ٤/١.

المبدأ صحيحة ومثلى، لكنه قد يخطئ في التطبيق، ومن هنا وجدنا المفسرين يختلفون في تفسيرهم للآية بآية أخرى حسب فهمهم وحسب الأدلة المعتمدة.^(١)

كما إن القول بأن أول ما يرجع إليه المفسر لدى تفسيره القرآن هو القرآن نفسه؛ ليس على إطلاقه، وإنما إذا لم يجد في التفسير النبوي ما يبين المراد، ولم يحصل إجماع على المعنى، ولم يرد مآثور متفق على حجيته، إذ الاجتهاد والرأي يلجأ إليه المفسر إذا لم يكن للآية تفسير مقطوع بصحته، وما عرف تفسيره بطريق قطعي لم يحتج بعده إلى الاستدلال، ولا يجوز تجاوزه، لأن اجتهاد الناظر الظني لا يقدم على القطعي.

١ - قواعد في التفسير: ١٠٩/١ وعلم التفسير: ٨٥-٨٧.

منهج الشنقيطي في (أضواء البيان)

مؤلفه: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر المختار الجكني الشنقيطي الموريتاني المالكي، ولد وحيد والديه لأب ثري بشنقيط موريتانيا عند ماء يسمى (تنبه) من أعمال مديرية (كيفا) سنة: (١٣٢٥هـ - ١٩٠٥م).

نشأ في بيت علم نساء ورجالا، وتوفي والده وهو صغير فتولت تربيته والدته، وكفله أخواله.

درس على أخواله وأبنائهم ونسائهم مبادئ العلوم والقرآن، فحفظ القرآن على أخواله وعمره عشر سنوات، وتعلم على أيديهم رسم المصحف العثماني وأتقن قراءة نافع بروايته ورش وقالون وعمره ست عشرة سنة، ودرس العلوم الشرعية والعربية والسير والتاريخ والأدب، ولما رأوا ما فيه من نباهة جهزته والدته للدراسة في بقية الفنون، فأكمل تحصيله العلم على شيوخ بلده، وكان يقول الشعر ثم تركه.

ارتحل من بلده لأداء فريضة الحج، وهناك التقى ببعض أمراء الحجاز فأكرموه، وسار إلى المدينة والتقى بعلمائها وتناظر معهم وأعجبوا بعلمه، وكانت رغبة متبادلة ببقائه في المدينة المنورة لإفادة المسلمين، فرغب بذلك وعكف على تدريس التفسير في المسجد النبوي، ثم اختير للتدريس في المعهد العلمي وكلية الشريعة واللغة في الرياض، ودرّسَ فيها عشر سنوات التفسير والأصول. وحينما افتتحت الجامعة الإسلامية بالمدينة أصبح عضو مجلسها ومدرسا فيها، وإلى جانب ذلك

كان عضو هيئة كبار العلماء في السعودية، وترأس إحدى دوراتها، وهو عضو مؤسس لرابطة العالم الإسلامي.

له مؤلفات كثيرة، فمن التي ألفها في بلاده: منظومة في أنساب العرب، ومنظومة في المنطق، ومنظومة في الفرائض، ومنظومة في فروع مذهب مالك. ومن مؤلفاته في الحجاز: أضواء البيان، ودفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، وآداب البحث والمناظرة، وغيرها. وبقي دائب النشاط في شتى المجالات إلى أن توفي في المدينة المنورة في ١٧/ذي الحجة/١٣٩٣هـ/١٩٧٣م. (١)

تفسيره: هو (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن) وصل فيه إلى نهاية (قد سمع) وتوفي، ومن عجيب الصدف أن يكون منتهاه في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ المجادلة: ٢٢. وأتمه من بعده تلميذه عطية محمد سالم. والتفسير مطبوع في ستة مجلدات، ومعه تلمذة تلميذه، ومطبوع معه في آخر التفسير كتاب: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، ورسالة: منع الجاز عن المترل للتعب والإعجاز. وكلاهما للشنقيطي.

وهذا التفسير مصنف ضمن منهج تفسير القرآن بالقرآن، وقد بين في مقدمته مقصده من تأليفه، فذكر أن أهم المقاصد من تأليفه كتابه أمران:

أحدهما: بيان القرآن بالقرآن، لإجماع العلماء على أن أشرف أنواع التفسير وأجلها تفسير كتاب الله بكتاب الله، إذ لا أحد أعلم بمعنى كلام الله جل وعلا من الله جل وعلا. ثانيهما: بيان الأحكام الفقهية في جميع الآيات المبينة.^(١)

منهجه في تفسيره:

١- سلك في تفسيره طريقة تفسير القرآن بالقرآن، فهو تفسير خاص بمنهج مخصوص، وتبعاً لذلك فإنه لم يتناول كل آيات القرآن الكريم، وإنما وقف عند الآيات التي ورد بيان لها في القرآن نفسه.

٢- قدم لتفسيره بمقدمة واسعة شاملة ضافية، بين فيها منهجه في تفسيره، ومقاصده من تأليفه، وضمنها بيان منزلة القرآن وفضله، وأهمية تفسيره للوقوف على نفائس علومه وذخائر كنوزه.

واشتملت المقدمة على بيان مفصل للإجمال والبيان، فعرف بهما، وبين أنواع الإجمال الواقع فيه، وطرق وأنواع بيان القرآن بالقرآن، وأدار على ذلك تفسيره، فاستوفى أنواع البيان بتفصيل لا مزيد عليه، مع ذكر أمثلة لها، منها: بيان الإجمال الواقع بسبب الاشتراك في اسم أو فعل أو حرف، مثال الاشتراك في اسم: ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ الحج: ٢٩، فإن العتيق يطلق بالاشتراك على القديم، وعلى المعتق من الجبارة، وعلى الكريم، وكلها قيل به في الآية، وقد صرح القرآن في موضع آخر بأنه أقدم البيوت التي وضعت للناس في قوله: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾ آل عمران: ٩٦، وهو يدل للأول.

ومنها: أن يذكر شيئاً في موضع ثم يقع سؤال عنه وجواب في موضع آخر، كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الفاتحة: ٢، فإنه لم يبين هنا المراد بالعالمين، ولكنه وقع سؤال عنهم وجواب في موضع آخر وهو قوله: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ الشعراء: ٢٣-٢٤، فقد دخل فيه الجواب عن المراد بالعالمين.

وهكذا في بيان الإجمال الواقع فيه بسبب إهمام في اسم، جمعا كان أو مفردا، أو اسم جمع، أو صلة موصول، أو حرف. وبيان الإجمال الواقع بسبب احتمال في مفسر الضمير وأنواعه. وغير ذلك من أنواع البيان الكثيرة جدا. وكل هذه الأنواع قد يكون المبين منطوقا وقد يكون مفهوما.

٣- إذا فسر آية بآية فإنه يستقصي كل الآيات التي تتعلق بمعناها وتزيد المراد بيانا، مثاله ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ﴾ آل عمران: ١٠٦، فيقول: «بين في هذه الآية الكريمة أن من أسباب اسوداد الوجوه يوم القيامة الكفر بعد الإيمان، وذلك في قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ آل عمران: ١٠٦، وبين في موضع آخر أن من أسباب ذلك الكذب على الله تعالى، وهو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ الزمر: ٦٠، وبين في موضع آخر أن من أسباب ذلك اكتساب السيئات، وهو قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ يونس: ٢٧، وبين في موضع آخر أن من أسباب ذلك الكفر والفجور، وهو قوله تعالى: ﴿وَوُجُوهُ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ، تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ، أُولَئِكَ هُمُ الْكٰفِرَةُ الْفَجَرَةُ﴾ عبس:

٤٠-٤٢. وهذه الأسباب في الحقيقة شيء واحد عبر عنه عبارات مختلفة، وهو الكفر بالله تعالى». (١)

٤- إذا كان للآية بيان من القرآن غير وافٍ بالمقصود فإنه يتم البيان من السنة من حيث إنها مفسرة للقرآن، مثاله: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ النساء: ١٠٣، فقد ذكر أولاً ما ورد في القرآن من بيان لها، فيقول: أشار القرآن إلى أوقاتها بقوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ الإسراء: ٧٨، الآية، وقوله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ﴾ الآية، هود: ١١٤، وقوله: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ الآية، الروم: ١٧. فهذه الآيات كما قد ذكر جمع من العلماء أنها في أوقات الصلاة. وبعد أن يذكر بيانها بالقرآن، يلحق به استيفاء بيانها من السنة الصحيحة على ما فصلته السنة من أوقاتها وأحكامها. (٢)

٥- التزم في تفسيره أن لا يبين القرآن إلا بقراءة سبعية، سواء كانت القراءة الثانية في الآية المبينة نفسها، أو آية أخرى غيرها، ولا يعتمد في البيان على القراءات الشاذة، وربما ذكر القراءة الشاذة استشهاداً للبيان بقراءة سبعية، لا على أن تكون أصلاً في البيان. وألحق بالقراءات السبعية القراءات الثلاث تنمة العشر (قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف)، لأنها كما يقول: «ليست شاذة عندنا ولا عند المحققين من أهل العلم بالقراءات». (٣)

١ - أضواء البيان: ١/١٧٨-١٧٩.

٢ - أضواء البيان: ٣٠/١. وقد أكملت ذكر الشاهد في الآيات التي استشهد بجزء منها.

٣ - أضواء البيان: ٣٠/١.

٦- اعتنى ببيان الأحكام الفقهية في تفسيره، وتحقيق بعض المسائل الأصولية، فإذا كان في الآية أحكام فقهية بين بتفصيل ما فيها من أحكام، فبيّن أولاً الحكم المستنبط من الآية، ثم يورد دليلاً من السنة، ويذكر أقوال السلف فيها، ثم أقوال أئمة المذاهب وأتباعهم، مع الإحالة إلى مواضع أقولهم، ويفصل المسائل المتعلقة بالمسألة الأصل تفصيلاً مسهباً تحت عنوان يضعه لذلك، بقوله -مثلاً- : مسائل تتعلق بالاصطيداء في الإحرام، أو: مسائل من أحكام هذه الآية. وإن استدعى المقام زيادة بيان لحكمة التشريع، أو بيان ما ترشد إليه الآية، عقب عليه بعنوان: (تنبيه)، ثم يرجح ما يظهر له رجحانه بالدليل، من غير تعصب لمذهب معين.

وعلى عدم تعصبه لمذهب أو لقول مجتهد معين بقوله: «لأننا ننظر إلى ذات القول لا إلى قائله. لأن كل كلام فيه مقبول ومردود، إلا كلامه ﷺ، ومعلوم أن الحق حق ولو كان قائله حقيراً. ألا ترى أن مكلة سباً في حال كونها تسجد للشمس من دون الله هي وقومها لما قالت كلاماً حقا صدقها الله فيه، ولم يكن كفرها مانعاً من تصديقها في الحق الذي قالته، وذلك في قولها فيما ذكر الله عنها: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَآةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ النمل: ٣٤، فقد قال تعالى مصداقاً لها في قولها: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ النمل: ٣٤»^(١).

٧- إذا بين آية بآية في مسألة، وكان في المسألة قول آخر يخالفه، ويستدل صاحبه عليه بالقرآن أيضاً، فإن الشنقيطي يزيد على البيان القرآني بالبيان من السنة، تعصيماً لصحة ما يذهب إليه. فإن استدل المخالف بسنة أيضاً مع القرآن، زاد في تبين الوجه في رجحان ما يظهر له على بيان المخالف.

٨- كما تضمن كتابه تحقيق كثير من المسائل اللغوية التي يقتضيها البيان، والرجوع إلى اللغة من صرف وإعراب، والاستشهاد بشعر العرب. مثاله ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَتَسْوُدُّ وُجُوهٌ﴾ آل عمران: ١٠٦، إذ يقول: «وبين في موضع آخر شدة تشويه وجوههم بزرقه العيون، وهو قوله: ﴿وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ طه: ١٠٢، وأقبح صورة أن تكون الوجوه مسودة زرقا، ألا ترى الشاعر لما أراد أن يصور علل البخيل في أقبح صورة وأشوهها اقترح لها زرقه العيون، واسوداد الوجوه، في قوله:

وللبخيل على أمواله عللٌ
زرقُ العيونِ عليها أوجهٌ سودٌ.^(١)

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾ البقرة: ١٨٩، يقول: «لم يصرح هنا بالمراد بمن اتقى، ولكنه بينه بقوله: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ الآية، البقرة: ١٧٧، والكلام في الآية على حذف مضاف، أي: ولكن ذا البر من اتقى، وقيل: ولكن البر من اتقى، ونظير الآية من كلام العرب قول الخنساء:

لا تسأم الدهر منه كلما ذكرت
فإنما هي إقبال وإدبار».^(٢)

٨- كما اهتم بالكلام على أسانيد الأحاديث. مثال ذلك قوله لدى تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ آل عمران: ٩٧.

١- أضواء البيان: ١/١٧٨-١٧٩.

٢- أضواء البيان: ١/٩٤ أي: ذات إقبال وذات إدبار، بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

«وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: (من ملك زاداً وراحلة ولم يحج بيت الله فلا يضره؛ مات يهودياً، أو نصرانياً. وذلك بأن الله قال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]). روى هذا الحديث الترمذي وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه، كما نقله عنهم ابن كثير، وهو حديث ضعيف، ضعفه غير واحد، لأن في إسناده هلال بن عبد الله مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي، وهلال هذا قال الترمذي: مجهول. وقال البخاري: منكر الحديث. وفي إسناده أيضاً الحارث الذي رواه عن علي رضي الله عنه. قال الترمذي: إنه يضعف في الحديث. وقال ابن عدي: هذا الحديث ليس بمحفوظ. انتهى بالمعنى من ابن كثير. وقال ابن حجر في (الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف) في هذا الحديث: أخرجه الترمذي من رواية هلال... وقال: غريب، وفي إسناده مقال، وأخرجه البزار من هذا الوجه، وقال: لا نعلمه إلا من هذا الوجه، وأخرجه ابن عدي والعقيلي...

وقال البيهقي في الشعب: تفرد به هلال، وله شاهد من حديث ابن أبي أمامة، أخرجه الدارمي بلفظ: (من لم يمنعه عن الحج حاجة ظاهرة، أو سلطان جائر، أو مرض حابس، فمات فليمت إن شاء يهودياً أو إن شاء نصرانياً)، أخرجه من رواية شريك، عن ليث عن ابن سابط عنه، ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في الشعب، وأخرجه ابن أبي شيبة مراسلاً. وأورده ابن الجوزي في الموضوعات من طريق عدي، وابن عدي أورده في الكامل في ترجمة أبي المهزوم عن أبي هريرة

مرفوعا. ونقل عن القلاس أنه كذب أبا المهزوم، وهذا من غلط ابن الجوزي في تصرفه، لأن الطريق إلى أبي أمامة ليس فيها من اثم بالكذب»^(١).

بهذا البيان الموجز لمنهجه يتبين لنا أن هذا الكتاب مهم جدا في موضوعه، جليل بل رائد في منهجه، حيث لا يوجد بين أيدينا تفسير كامل ضمن هذا المنهج وبهذا الحجم والدقة والتحقيق ما يمثله.

المبحث الثاني

المنهج الأثري

نشأته وتطوره:

الأثر في اللغة: هو ما بقي من رسم الشيء، وما ينقله الخلف عن السلف^(١). وفي اصطلاح المحدثين: فمن العلماء من يجعله مرادفا للحديث، فيقصره على ما روي عن الرسول ﷺ. ومنه ما في مقدمة صحيح مسلم من تسمية الأحاديث بالآثار، ومنه ما جاء عند الإمام الطحاوي في كتابه: (مشكل الآثار). ومن العلماء من يعتبر الأثر أعم من الحديث، فالحديث خاص بما روي عن النبي ﷺ، والأثر: هو ما روي عن الرسول ﷺ وما روي عن الصحابة أو عن التابعين موقوفا عليهم أو مرفوعا. ومن العلماء من يقوا: إنهما متباينان، فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والأثر ما جاء عن الصحابة، وإلى هذا ذهب فقهاء خراسان، جاء في النخبة لابن حجر: « ويقال للموقوف والمقطوع أثر»^(٢).

أما في اصطلاح المفسرين: فهو ما روي عن الرسول ﷺ أو عن الصحابة أو عن التابعين من تفسير القرآن الكريم.

فالمنهج الأثري هو الذي يعتمد على هذه الآثار الثلاثة في التفسير للقرآن ويتخذ المأثور عنهم طريقا وأصلا يعتمده. والمفسرون بالمأثور هم الذين يلتزمون

١- لسان العرب: مادة أثر.

٢- نزهة النظر شرح نخبة الفكر: ابن حجر: ٤٩. وتدريب الراوي: ٦١ والوسيط في علم ومصطلح الحديث: د. محمد بن محمد أبو شهبه: القاهرة، دار الفكر: ١٧.

الآثار ويغلبون الجانب النقلي على الجانب العقلي في تفاسيرهم، كتفسير ابن جرير الطبري وابن كثير وغيرهما، فإذا قصد المفسر تفسير آية نقل تفسيرها عما أثار عن الرسول ﷺ فيها، فإن لم يجد نظر فيما ورد عن الصحابة، فإن لم يجد أخذ بما ورد عن التابعين في تفسيرها، فالمنقول معتمده وأساسه، وإذا أخذ بالرأي فأخذه محدود.

وهذا المنهج أو المدرسة الأثرية ترجع جذورها إلى عهد الصحابة الكرام، فهم الذين نقلوا إلى من بعدهم ما سمعوه من رسول الله ﷺ من تفسير للقرآن الكريم، وزادوا عليه ما أدركوه أو عرفوه من خلال معاشتهم لأسباب التزول ووقوفهم على ملبسات التزويل وتتابع الوحي، أو ما رووه عن أهل الكتاب في تفصيل بعض القصص أو ما دعته الحاجة إلى استنباطه .

ثم انتقلت هذه الروايات عن طريق التابعين إلى تابعيهم، فتتابع نقلها بأخذ اللاحق عن السابق والسابق يعلمها اللاحق، فكانت أساساً لمنهج في التفسير يعتمد على بعض المفسرين ويقدمونه على غيره ويغلبونه عليه، فظهرت تفاسير تهم بجمع هذه الروايات وتدوينها وتقتصر عليها دون مزجها برأي أو اجتهاد، وتفاسير أخرى تدون هذه الروايات وتوازن بينها وبين الاتجاهات اللغوية والعقلية ونحوها، لكن المأثور فيها هو الغالب، وهو الأصل المعتمد، وكل هذه تدخل ضمن المنهج الأثري في التفسير.

وأقدم تفسير وصل إلينا يعتمد هذا المنهج هو تفسير الطبري، الذي انتقلت تلك الروايات المأثورة في التفسير إليه فجمعها ونقلها لمن بعده، ثم ظهرت بعده تفاسير كثيرة تلتزم هذا الجانب وتقف عنده، منها:

١- (تفسير القرآن العظيم) لابن أبي حاتم أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الغطفاني الرازي، (ت ٣٢٧هـ) بمدينة الري عن (٨٧) عاماً، وهو تفسير ضخم وقيم، اعتمد فيه على المأثور في التفسير، مع ذكر الأسانيد كاملة، دون خلطه بشيء من الرأي، واقتصر فيه على نقل الروايات دون تعقيب عليها بتصحيح أو تضعيف. واشترط لنفسه أن لا يورد فيه إلا الصحيح من الروايات، وبين منهجه في مقدمته بقوله: ^(١) «تحرّيت إخراج التفسير بأصح الأخبار إسناداً، وأشبهها متناً، فإذا وجدت التفسير عن رسول الله ﷺ لم أذكر معه أحداً من الصحابة ممن أتى بمثل ذلك، وإذا وجدته عن الصحابة فإن كانوا متفقين ذكرت أعلاهم درجة بأصح الأسانيد، وسميت موافقيهم بحذف الإسناد، وإن كانوا مختلفين ذكرت اختلافهم، وذكرت لكل واحد منهم إسناداً وسميت موافقيهم بحذف الإسناد، فإن لم أجد عن الصحابة ووجدته عن التابعين عملت فيما أجد عنهم ما ذكرته من المثال عن الصحابة». لكن ذلك لم يمنع من أن ترد فيه بعض الروايات الضعيفة والواهية.

ومع ذلك فإن تفسيره قيم ومهم في بابه، فقد اختار أصح الأسانيد وأعلاها، وانفرد بروايات وبأسانيده لم ترد عند غيره، وحفظ كثيراً من التفاسير المفقودة، كتفسير سعيد بن جبير ومقاتل بن حيان، وهو ما يتبين من خلال المنقول عنه في كتب التفسير بالمأثور، كالدر المنثور للسيوطي وتفسير ابن كثير، حيث أوردا روايات لم ينسبها إلى غيره، وقد اعتمد عليه كثير من المفسرين بعده، أمثال

البغوي والقرطبي وابن تيمية وابن كثير والشوكاني، بل إن السيوطي خصه في:
(الدر المنثور).^(١)

٢- (بحر العلوم) للسمرقندي أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم الحنفي
(ت ٣٧٣ أو ٣٧٥هـ). وهو تفسير قيم، جمع فيه بين التفسير بالرواية والتفسير
بالدراية، إلا أنه غلب الجانب النقلية فيه على الجانب العقلي.

٣- (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) للثعلبي أبي اسحق أحمد بن إبراهيم
الثعلبي النيسابوري (ت ٤٢٧هـ). التزم فيه بما ورد عن السلف من التفسير مع
اختصار للأسانيد دون نقد لها، ولا يتحرى صاحبه فيما ينقل الصحة، يقول
السيوطي: وأوهى طرقه طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإن انظم إلى
ذلك رواية محمد بن مروان السدي الصغير فهي سلسلة الكذب، وكثيرا ما يخرج
منها الثعلبي والواحدي.^(٢) فجاء تفسيره فيه الكثير من الأحاديث الموضوعة
والقصص الباطلة والإسرائيليات وبأسانيد واهية. ولهذا ضعف العلماء كثيرا من
أسانيد هذا التفسير، ووصفوا صاحبه بحاطب ليل.^(٣) وقد اعتمد تلميذه الواحدي
في تفسيره عليه كثيرا.^(٤)

٤- (معالم التزويل) للبغوي محيي السنة أبي محمد الحسين بن
مسعود (ت ٥١٠هـ). المحدث، الفقيه الشافعي، اختصر تفسيره من تفسير

١- تفسير ابن أبي حاتم: مقدمة المحقق: ١٠/١-١١.

٢- الإتقان: ٤ / ٢٠٩.

٣- مقدمة في أصول التفسير: ٨٠ - ٨١.

٤- طبقات المفسرين: السيوطي: ٢٨ و ٧٨-٧٩.

الثعلبي، لكن البغوي لما كان محدثاً فإنه لم يذكر الأحاديث الموضوعية التي رواها الثعلبي، وقد سئل ابن تيمية عن أي التفاسير الثلاثة (تفسير الثعلبي والواحي والبغوي) أقرب إلى الكتاب والسنة؟ فقال: «وأما التفاسير الثلاثة المسؤولة عنها فأسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة (البغوي)، لكنه مختصر من تفسير الثعلبي، وحذف منه الأحاديث الموضوعية، والبدع التي فيه، وحذف أشياء غير ذلك، وأما (الواحي) فإنه تلميذ الثعلبي، وهو أخبر منه بالعربية، لكن (الثعلبي) فيه سلامة من البدع، وإن ذكرها تقليداً لغيره، وتفسيره وتفسير الواحي (البيسط والوسيط والوجيز) فيها فوائد جلييلة، وفيها غث كثير من المنقولات الباطلة وغيرها».^(١)

٥- (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) لابن عطية أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي الغرناطي الحافظ القاضي (ت ٥٤٦هـ). وهو تفسير له قيمته العالية بين كتب التفسير بالمأثور، لخص فيه مؤلفه المنقولات من كتب التفسير التي سبقته، وتحرى منها ما هو أقرب إلى الصحة، وكان ينقد الروايات ويناقشها، ويرجح بين الروايات ويختار، ويحتكم إلى اللغة ويستشهد بالشعر، ونقل عن ابن جرير الطبري كثيراً، ويناقشه أحياناً فيما ينقل. قال عنه ابن تيمية حينما سئل عن تفسيره وتفسير الزمخشري وتفسير القرطبي، أيها أقرب إلى الصحة فقال: «وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلاً

١- مقدمة في أصول التفسير: ١٠٨ و ٨٠. وينظر: في ترجمة البغوي: طبقات المفسرين: السيوطي: ٤٩.

وبحثاً، وأبعد عن البدع وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير بل لعله أرجح هذه التفاسير»^(١).

٦- (تفسير القرآن العظيم) لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمرو بن كثير بن ضوء بن كثير البصري الدمشقي الشافعي (ت ٧٧٤هـ). إمام في الحديث والتاريخ والجرح والتعديل، تتلمذ على يد كبار العلماء في عصره كالحافظ ابن عساكر وابن تيمية والآمدي وغيرهم. اتبع ابن كثير في تفسيره منهج التفسير بالمأثور وكما بينه في مقدمة تفسيره، فكان يفسر القرآن بالقرآن ثم بالسنة ثم بأقوال الصحابة ثم بأقوال التابعين. فجاء تفسيره من أشهر ما دون في التفسير بالمأثور لما تميز به.^(٢)

والتزم في تفسيره بذكر الروايات والتعقيب عليها بالتعديل أو بالتجريح، فكان يرجح ويضعف ويرد، وينبه إلى الإسرائيليات ويفند منها ما يراه غير صحيح لمخالفته قواعد الشرع، أو لاصطدامه مع مسلمات العقول والتاريخ، ويعين المنكر من الروايات، وينقد الرجال بتضعيف أو توثيق، يساعده في ذلك معرفته العالية بأحوال الرجال وفنون الحديث.^(٣) ولذلك فإن من يقرأ تفسير ابن كثير يستطيع أن يصل إلى المروي الحق بين الروايات الكثيرة. وبناء على ذلك فإن تفسير ابن كثير من هذه الناحية أفضل التفاسير التي اهتمت بالرواية، وهو أكثر فائدة من تفسير ابن جرير الذي حشد روايات كثيرة مكثفاً بذكر أسانيدها.^(٤)

١- مقدمة في أصول التفسير: ١١٠ .

٢- تفسير ابن كثير: ٣/١.

٣- التفسير والمفسرون: ١/٢٤٥ - ٢٤٦.

٤- تطور تفسير القرآن: ٩٥.

٧- (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) للثعالبي أبي زيد عبدالرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري (ت ٨٧٦هـ). وتفسيره مختصر من تفسير ابن عطية في الغالب مع زيادة نقول عن غيره أحياناً وتعقيب له عليها، مع عمل قليل له^(١).

٨- (الدر المنثور في التفسير بالمأثور) لجلال الدين السيوطي أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت ٩١١هـ). وشهرته وشهرة مؤلفاته تعني عن التعريف به. وتفسيره تفسير بالمأثور الخالص، فهو عبارة عن جمع محض للروايات التفسيرية، دون خلطها بشيء من الرأي أو الاجتهاد والنظر، وهو الكتاب الوحيد الذي اقتصر على التفسير بالمأثور من بين الكتب التي تكلمنا عنها، فلم يخلط بالروايات التي نقلها شيئاً من عمل الرأي كما فعل غيره^(٢)، ولم يتحرر الصحة فيما جمع فيه، فالكتاب- كما يقول الشيخ الذهبي- يحتاج إلى تصفية حتى يتميز غثه من سمينه، لذلك فإن تفسيره ليس له قيمة علمية كبيرة قبل تحقيقه.

وأخيراً فالملاحظ على التفسير بالمأثور أنه لا يتصور أن يحدث في موضوعه ومادته تطور، لأن الأصل فيه النقل، وأن التطور الذي يمكن أن يقع فيه هو في طريقة التأليف والجمع (المنهج)، وفي التعامل مع الأسانيد، فمثلاً إذ كان الطبري قد جمع الروايات كلها التي وصلت إليه، وترك أمر تحقيقها ونقدها للقارئ بعد أن عرفه على السند، فإن ابن كثير قام بتطوير المنهج في نقد واختصار الروايات وتحقيقها تحقيقاً علمياً دقيقاً، فشذب وعدل وجرح^(٣).

١- ينظر منهجه في التفسير والمفسرون: ١/ ٢٤٩.

٢- التفسير والمفسرون: ١/ ٢٥٢.

٣- تطور تفسير القرآن: ٩٥.

كذلك فإن التفاسير ضمن هذا المنهج في البدء إذ كانت تنقل الرواية بإسنادها كاملاً، فإنه قد جاء من بعدهم أقوام ألفوا في التفسير فاقتصروا في الأسانيد، ونقلوا الأقوال غير معزوة لقائلها، ولم يتحرروا الصحة فيها، فدخل في المأثور الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل، فصار كل من يخطر بباله شيء يعتمد، وهذا مما ينقد به التفسير بالمأثور ويضعفه، فيحذف السند لا نستطيع تلافي العليل من الروايات، ولا يمكننا التمييز بين المقبول والمردود^(١).

منهج الطبري في

(جامع البيان عن تأويل آي القرآن)

مؤلفه: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري البغدادي، ولد بآمل في طبرستان سنة (٢٢٤ هـ - ٨٣٩ م)، حفظ القرآن وعمره سبع سنوات، ثم طوف في الأقاليم وهو ابن اثني عشرة سنة طالباً للعلم، فرحل إلى بغداد والشام ومصر وبيروت، ثم استقر ببغداد إلى أن توفي فيها سنة (٣١٠ هـ - ٩٢٣ م) ولم يتزوج. سمع من خلائق، وروى عنه كثيرون، منهم الإمام الطبراني وأحمد بن كامل. قالوا في وصفه: كان أسمر، أعين، نحيف الجسم، فصيحاً.

وكان إماماً في التفسير والحديث وأصول الدين والفقه والتاريخ والقراءات وأصول الفقه، عالماً بأخبار الصحابة والتابعين، عالماً بالعلوم العربية، حتى قال عنه ابن خزيمة المعاصر له: «ما أعلم على أديم الأرض أعلم منه». وقال عنه ابن الأثير: «أبو جعفر أوثق من نقل التاريخ».^(١) وكان لا تأخذه في الله لومة لائم، مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات من جاهل وحاسد وملحد، زاهداً في الدنيا، قانعاً باليسير، حتى أنه عرض عليه القضاء ثم المظالم فامتنع.

وقد بلغ درجة الاجتهاد المطلق بعد أن كان شافعيًا، فقد انفرد بمذهب مستقل واختيارات، وله أتباع ومقلدون، لكن الظروف لم تسمح بانتشار مذهبه،

١- طبقات المفسرين: السيوطي: ٩٦ وطبقات المفسرين: الداودي: ٥٠.

فانقرض بعد القرن الخامس الهجري. وقد ترك ثروة علمية كبيرة ومهمة في شتى المجالات، ومن تصانيفه: تاريخه المشهور، وكتاب اختلاف العلماء، وشرائع الإسلام، وهو مذهبه الذي اختاره وجوده واحتج له، وكتاب تهذيب الآثار، قال الخطيب: لم أر مثله في معناه. والتبصر في أصول الدين، وكتاب الجامع في القراءات، جمع فيه نيفا وعشرين قراءة، وله تصانيف في الأصول والفروع كثيرة غيرها.^(١)

تفسيره: تفسير ابن جرير هو: (جامع البيان في تأويل آي القرآن) يقع في ثلاثين جزءاً من الحجم الكبير، ويعتبر تفسير الطبري أقوم التفاسير وأشهرها، والمرجع الأول عند المفسرين الذين عنوا بالتفسير النقلي، ولا يستغنى عنه في التفسير العقلي، لما فيه من الاستنباط، وتوجيه الآراء، والترجيحات، التي اعتمد فيها على النظر العقلي الدقيق، لأنه يجمع بين الرواية والدراية.

ولأهميته الكبيرة قال عنه النووي: «كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنف أحد مثله» ويقول أبو حامد الاسفراييني: «لو سافر الرجل إلى الصين حتى يحصل على كتاب تفسير محمد بن جرير لم يكن ذلك كثيراً».^(٢) ويقول ابن تيمية: «وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير ابن جرير الطبري، فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين كمقاتل

١- ينظر في ترجمته: إرشاد الأريب: ٤٢٣/٦، طبقات فقهاء الشافعية: ١٠٧/١، الوفيات: ٤٥٦/١، مفتاح السعادة: ١/١٥٢٠٥ وتاريخ بغداد: ١٦٢/٢، البداية والنهاية: ١١١/١٤٥، تذكرة الحفاظ: ٣٥١/٢، سير أعلام النبلاء: ١٤/٢٦٧، ميزان الاعتدال: ١٦٢/٢، غاية النهاية: ١٠٦/٢، طبقات المفسرين: السيوطي: ٩٥-٩٦، طبقات المفسرين: الداودي: ٤٨-٥٠ والأعلام: ٦٩/٦.

٢- الإتقان: ٤ / ٢١٣ وطبقات المفسرين: السيوطي: ٩٦.

بن بكير والكلبي». ^(١) فتفسيره هو أجل التفاسير وأجمعها، فلم يظهر لحد الآن مما وصل إلينا أجمع ولا أكبر ولا أدق في النقل منه، وبه عد الطبري أبا التفسير، كما عد أبا للتاريخ الإسلامي.

منهجه في التفسير:

أ) منهجه العام: اتبع ابن جرير طريقة التفسير بالمأثور منهجاً عاماً له، فكان يفسر القرآن بالقرآن، ويفسره بالسنة وأقوال الصحابة والتابعين، فإذا أراد أن يفسر الآية يقول: (القول في تأويلها كذا وكذا) فيفسرها، ويستشهد لما قاله بما يرويه عن الصحابة والتابعين من تفسيرهم لها، وإذا كان في الآية أكثر من قول فإنه يقول: اختلف أهل التأويل في معناها إلى كذا وكذا، ثم يذكر من قال من الصحابة والتابعين بالقول الأول بالأسانيد الكاملة، ثم يتلوه بذكر من قال بالقول الثاني بأسانيدها كاملة، أيضاً ثم القول الثالث، وهكذا إن تعددت التأويلات لها، فيذكر كل ما قيل فيها، ويستشهد على كل قول بما يرويه في ذلك عن كل صحابي أو تابعي بسنده.

ب) الأسانيد وموقفه منها:

١- كان ملتزماً بأصول الرواية، فقد التزم بذكر سند كل رواية إلى منتهاها، فلا ينقل رواية دون سند تام لها، ساعده عليه علمه بالحديث والتاريخ وأصول الرواية.

٢- إنه مع التزامه بذكر الروايات بأسانيدها، إلا أنه في الأغلب لا يتعقب الأسانيد بتصحيح ولا تضعيف، لأنه يرى وكما هو مقرر في علم الحديث: «أن من أسند لك فقد حملك البحث عن رجال السند ومعرفة مبلغهم من العدالة أو الجرح»^(١) فهو بعمله هذا خرج من العهدة. وهذا الطريقة التي اعتمدها الإمام هي منهج تربوي مقصود، وطريقة تعليمية فذة، غايته فيها أن يترك لطلاب العلم والتلامذة البحث والنظر فيما يلقي عليهم، وحثهم على أعمال الفكر وتشوير الطاقة في المنقول والمسموع، بدلا من الاتكال على رأي الشيوخ أو التقليد الخض، ودون التسليم السلبي لأقوال وآراء الغير.

بيد أنه أحيانا يخرج عن كونه مجرد راو، فقد يتعقب بعض الأسانيد بالفحص والنقد حينما يرى ضرورة لذلك، فيعدل من يعدل من رجال السند، ويجرح من يجرح، ويرد الرواية التي لا يتق بصحتها. مثاله: أنه حينما أورد حديث عائشة «ما كان رسول الله ﷺ يفسر شيئا من القرآن إلا آيا تعد، علمهن إياه جبريل»^(٢)، أخذ ينقد الرواية في موضوعها وظاهر ما يفهم منها وفنده، ثم بين ضعف سندها بأن راوي الحديث وهو جعفر بن محمد الزبيري لا يعرف في أهل الآثار^(٣).

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ الكهف: ٩٤، قال: «روى عكرمة في ذلك ما حدثنا به أحمد بن يوسف قال: حدثنا القاسم، قال حدثنا حجاج، عن هارون عن أيوب عن عكرمة، قال:

١- التفسير والمفسرون: ١/ ٢١٤.

٢- رواه البزار: ينظر: تفسير القرطبي: ١/ ٣١.

٣- تفسير الطبري (جامع البيان): ١/ ٣٧.

ما كان من صنعة بني آدم فهو السد يعني بالفتح، وما كان من صنع الله فهو السد» ثم قال الطبري معقبا: «وأما ما ذكر عن عكرمة في ذلك، فإن الذي نقل ذلك عن أيوب: هارون، وفي نقله نظر، ولا نعرف ذلك عن أيوب من رواية ثقة أصحابه»^(١).

إلا أن الغالب - كما قلنا - عدم تعقب الروايات بالنقد، فتفسيره يحتاج بسبب ذلك إلى النقد الفاحص الشامل، وعذره أنه قد ذكر لنا السند بتمامه في كل رواية رواها، وخرج بذلك من العهدة، فعلينا النظر في السند لننقد الروايات ما دام السند معلوما.

ج- الإسرائيليات والروايات:

١- كان ينقل في تفسيره أخبارا مأخوذة من القصص الإسرائيلى، ويرويها بسندها إلى كعب الأخبار أو وهب بن منبه أو ابن جريج أو السدي أو ابن إسحاق وغيرهم، من ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ الكهف: ٩٤، يسوق هذا الإسناد: ^(٢) «حدثنا ابن حميد قال: حدثنا سلمة قال: حدثنا محمد بن إسحاق قال: حدثني بعض من يسوق أحاديث الأعاجم من أهل الكتاب ممن قد أسلم: مما توارثوا من علم ذي القرنين؛ كان رجلا من أهل مصر اسمه مرزبا بن مردبة اليوناني من ولد يونن بن يافث بن نوح». كما تضمن روايات أخرى ضعيفة.

١- تفسير الطبري: ١٦ / ١٥.

٢- تفسير الطبري: ١٦ / ١٧.

٢- إن الطبري لا يهتم - كما ولع غيره - بالأموال التي لا تفيد شيئاً، فيعرض عن مثل هذه الروايات، ويصرح بعدم فائدة ذكرها، وينقد من يذكر ما لا قيمة له، مثل: ما كان على المائدة التي أنزلها الله على عيسى عليه السلام أسمك أم خبز أم ثمر من الجنة أم غيره؟ وكم عدد الدراهم التي ذهب بها أصحاب الكهف؟ فكل ذلك لا فائدة من العلم به ولا يضر الجهل به، ولا دليل منصوب عليها ولا فائدة تقع منه في الدين فالواجب الإقرار بما جاء به ظاهر التزويل، وما عداه فموضوع عنا تكلف علمه^(١).

٣- كان موقفه من الروايات والأقوال التي يرويها في تفسيره عن السلف عموماً على صورتين، فمرة يكون بازائها مجرد ناقل وراو، فلا يتعقبها بالنقد والتحقيق، وهو الأغلب في منهجه، ومرة يقف منها موقف الناقد المحقق، ولا سيما إذا ما اقتضى الأمر ذلك، كأن تقوم الشواهد الظاهرة على ضعف القول أو بطلانه، أو يكون ظاهر الآية له مخالف، ولا يوجد دليل يستفاد منه خروج الآية عن ظاهرها.

د) موقفه من الرأي والتفسير العقلي:

الأصل العام في منهج الطبري موافقة التفسير لظاهر التزويل، ولا يصار إلى التأويل إلا بدليل معتبر، لأن التأويل خلاف الأصل كما هو مجمع عليه^(٢)، لذلك يقول في رده على بعض أهل العربية في تأويل لهم: «وهذا قول لا دلالة على

١- تفسير الطبري: ٧/ ٨٨ و ١٢٠/ ١٠٣.

٢- ينظر: تفسير الطبري: ٣/ ٢٩٩.

صحته من ظاهر التزويل، ولا من خبر يجب التسليم له، وإذا خلا القول من دلالة على صحته من بعض الوجوه التي يجب التسليم لها كان بينا فسادها»^(١).

ومن ذلك رده لرأي مجاهد في مسخ الذين اعتدوا في السبت، لأنه فيما يرى هو مجرد رأي مستقل، لا يؤيده ظاهر القرآن، ولا دليل خارجي معتبر يشهد له، فيقول: «عن مجاهد: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ البقرة: ٦٥، قال: مسخت قلوبهم ولم يمسخوا قردة، وإنما هو مثل ضربه الله لهم، كمثل الحمار يحمل أسفارا» ثم يقول: «وهذا القول الذي قاله مجاهد قول لظاهر ما دل عليه كتاب الله مخالف»^(٢). ومن أنكر شيئا مما أخبر الله عنهم من الخلاف على أنبيائهم، والعقوبات والأنكال التي أحلها بهم، وأقر بآخر منه، «سئل البرهان على قوله، وعورض فيما أنكر من ذلك بما أقر به، ثم يسأل الفرق من خبر مستفيض أو أثر صحيح، هذا مع خلاف قول مجاهد قول جميع الحجة التي لا يجوز عليها الخطأ والكذب فيما نقلته مجمعة عليه»^(٣).

كما ينكر المنازع البعيدة في التأويل ولو كانت من احتمالات النص، لأن ما دل عليه ظاهر التزويل أولى بالإتباع، فلا يصرف عنه إلى باطن إلا بحجة ظاهرة، ودليل يقوى على دلالة الظاهر.^(٤) مثاله ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ

١- تفسير الطبري: ١٢ / ٣٠١.

٢- تفسير الطبري: ١ / ٣٣٢.

٣- المصدر السابق: ١ / ٣٣٢.

٤- تفسير الطبري: ٣ / ٢٩٩. وعرف الطبري الظاهر والباطن بأن الظاهر: «هو ما تعرفه العرب من كلامها. والباطن: ما يأتي بالاستنباط من الظاهر، وإعمال الرأي فيه على طريقة العرب في بيانها أيضا» تفسيره: ٢ / ١٥.

يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسْرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴿البقرة: ١٦٧﴾، فقد نقل عن بعضهم أن المعنى: يريهم أعمالهم السيئة حسرات عليهم، لم عملوها؟ وهلا عملوا غيرها. وزعم السدي أنه يرفع لهم الجنة فينظرون إليها وإلى بيوتهم فيها لو أنهم أطاعوا الله، فيقال لهم: تلك مساكنكم لو أطعتم الله، ثم تقسم بين المؤمنين فيرثونهم، فذلك حين يندمون. ثم قال الطبري: «والذي قاله السدي في ذلك وإن كان مذهبا تحمله الآية، فإنه مترع بعيد، ولا أثر في ذلك كما ذكر تقوم به حجة فيسلم لها، ولا دلالة في ظاهر الآية أنه المراد بها، فإذا كان الأمر كذلك، لم يُحَلَّ - من الإحالة - ظاهر التزويل إلى باطن التأويل»^(١).

ومع التزامه المبدئي بظاهر القرآن، فإنه كثيراً ما يأخذ بالاجتهاد والرأي في تفسيره عند قيام الدليل الصحيح، ويلحظ ذلك من خلال اختياراته من بين المرويات والأقوال المنقولة، ويعتمد العقل بوضوح في التمييز بين المعاني وفي ترجيحاته، ويحتج بدليله في عرض آرائه.

ومنه ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾ البقرة: ١٠٢، فبعد أن نقل الأقوال في المراد بقوله: (واتبعوا)، بأن بعضهم قال: إنه عنى بذلك اليهود الذين كانوا بين ظهراي مهاجر رسول الله ﷺ، لأنهم خصموا النبي ﷺ بالتوراة، فوجدوها موافقة لما في القرآن، فخاصموا بالكتب التي كتبها الناس عن الكهنة على عهد سليمان عليه السلام. وقال بعضهم: عنى اليهود في عهد سليمان. ومن قال بذلك ابن جريج إذ يقول: تلت الشياطين السحر على اليهود على ملك سليمان، فاتبعته اليهود على ملكه، يعني

اتبعوا السحر على ملك سليمان. قال معقبا: «والصواب من القول في تأويل قوله: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ أن ذلك توبيخ من الله لأحبار اليهود الذين أدركوا رسول الله ﷺ فجدوا نبوته، وهم يعلمون أنه لله رسول مرسل، وتأنيب منه لهم في رفضهم تنزيله، وهجرهم العمل به، وهو في أيديهم يعلمونه ويعرفون أنه كتاب الله...» ثم علل اختياره بقوله: «وإنما اخترنا هذا التأويل لأن المتبعة ما تلتها الشياطين في عهد سليمان وبعده إلى أن بعث الله نبيه بالحق وأمر السحر لم يزل في اليهود، ولا دلالة في الآية أن الله تعالى أراد بقوله: ﴿وَاتَّبَعُوا﴾ بعضا منهم دون بعض،... ولم يكن بخصوص ذلك عن رسول الله ﷺ أثر منقول، ولا حجة تدل عليه، فكان الواجب من القول في ذلك أن يقال: كل متبع ما تلتها الشياطين على عهد سليمان من اليهود داخل في معنى الآية على النحو الذي قلنا»^(١) وهذا الاختيار يقوم على أساس أن اللفظ عام، ولا دليل على صرفه عنه، مع أن قرائن الأحوال تشهد للظاهر.

بل إنه يثير أحيانا مسائل كلامية، كانت مثار جدل بين الفرق الكلامية، مثل: نفي الصفات، وخلق الأفعال وغيرهما، فيناقش المخالفين بالأدلة العقلية، مثل مناقشته للقدرية في مسألة القدر والاختيار^(٢).

فكان نقطة التحول في التفسير، ونواة لما وجد بعده في التفسير بالرأي، كما كان مظهراً من مظاهر الروح العلمية، ومرجعاً مهماً في مسلكه الاجتهادي،

١- تفسير الطبري: ١/٤٤٥-٤٤٦.

٢- ينظر تفسير الطبري: ١/٦٤، في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الفاتحة: ٧.

وتفسيره العقلي، فاختياراته وترجيحاته وتحقيقاته تقوم على نظرات أدبية ولغوية وعلمية قيمة.

فهو إذ يعتمد الرأي في تحري دقة المعنى المراد من الألفاظ، فإنه يحقق ذلك من خلال النظر في السياق والسوابق واللواحق للفظ، ومناحي الاستعمال العربي، ليتخذ دليلاً على صرف اللفظ عن ظاهر معناه اللغوي، إلى ما يقتضيه الدليل.

مثاله: ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ البقرة: ٢٣٠، فقد فسر بعض السلف (الظن) بمعنى اليقين، قال مجاهد: إن أيقنا أن نكاحهما على غير دلسة، أي: مخادعة.

ثم ناقش الإمام الطبري تفسير (الظن) هنا باليقين، لأنه يرى أن هذا المعنى لا يتفق و سياق الآية الذي يحدد المراد، فيقول: «وقد وجه بعض أهل التأويل قوله: ﴿إِنْ ظَنَّا﴾ إلى أنه بمعنى: (إن أيقنا)، وذلك ما لا وجه له، لأن أحدا لا يعلم ما هو كائن إلا الله تعالى ذكره، فإذا كان ذلك كذلك، فما المعنى الذي به يوقن الرجل والمرأة أهمما إذا تراجعا أقاما حدود الله؟ ولكن معنى ذلك، كما قال تعالى ذكره: (إن ظنا) بمعنى: طمعا بذلك ورجواه». (١)

ولاشك أن حمل (الظن) هنا، على معنى (الطمع) تأويل أوجه سياق الآية، بضرورة العقل كما يطلق عليه الأصوليون، لأنه بعد أن يتراجع الزوج الأول وزوجته التي بان منه بطلقات ثلاث بعد نكاحها من زوج ثان ودخوله بها ثم

بينونها منه، أو وفاته، وانقضاء عدتها، هو ليس بوسعهما أن يكونا على يقين مما سيكون عليه حالهما مستقبلا بعد النكاح الجديد، فدليلة هنا أن العلم بما هو كائن مستقبلا محال، إذا لا يعلم الغيب إلا الله، بل هما على طمع ورجاء وأمل قوي بأن يقيما حدود الله.

ومن روائع تحليلاته التي تتسم بالتعمق في التحليل، والبصيرة النافذة إلى إحكام الربط بين المعاني الجزئية التي ينظمها المعنى العام للآية في سابقه ولاحقه، والذي يمكنه من تأصيل مذهب فريد، ومنهج بديع في التفسير، ما جاء في تفسيره للـ(درجة) في قوله تعالى: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ البقرة: ٢٢٨، متأثراً بابن عباس رضي الله عنهما حبر الأمة، فبعد أن سرد أقوال السلف في تفسيرها، ومنها: أن معنى الدرجة التي جعلها الله للرجال على النساء: الفضل الذي فضلهم الله عليهن في الميراث والجهاد. وقال بعض السلف: تلك الدرجة: الإمارة والطاعة. وقال آخرون: تلك الدرجة التي عليها: إفضاله عليها، وأداء حقها إليها، وصفحه عن الواجب له عليها أو عن بعضه. وبه قال ابن عباس، إذ يقول: «ما أحب أن أستتظف جميع حقي عليها. لأن الله تعالى ذكره يقول: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾» (١). رجع قول ابن عباس، ورأى أنها درجة إحسان وتسامح وفضل، مما يقتضيه كمال الرجولية المستفاد من كلمة (وللرجال) والتي تحمل طبيعتها على عدم التدقيق في استيفاء واقتضاء حقوقهم منهن. فيقول:

«وأولى هذه الأقوال بتأويل الآية، ما قاله ابن عباس، وهو أن (الدرجة) التي ذكر الله تعالى ذكره في هذا الموضع: الصفح من الرجل لامرأته عن بعض الواجب

عليها، وإغضاؤه لها عنه، وأداء كل الواجب لها عليه». (١) فالدرجة ليست درجة إمرة ولا استعلاء، مما يخل بمبدأ المثلية في الحقوق والواجبات، ويحدد دليله على هذا بقوله: «وذلك أن الله تعالى ذكره، قال: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ عقيب قوله: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ البقرة: ٢٢٨، فذكر الله تعالى أن عليه ترك ضرارها، وأداء حقوقها، مثل الذي له عليها من الحقوق». (٢)

ويستشهد بقول ابن عباس على أن هذا هو المراد، وهو قوله: «إني أحب أن أتزن للمرأة كما أحب أن تتزين لي، لأن الله تعالى ذكره يقول: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾» (٣) يعني: أن أول الكلام يقرر أصلاً عاماً محكماً، وهو: (المساواة في الحقوق والواجبات) على سبيل المثلية لا العينية، أي تكافؤ الأعباء التي ينهض بها كل منهما، تقسيماً للعمل بينهما، بحسب طبيعة كل منهما ومستطاعه وما خلق من أجله، ولما كان أصل المثلية يقتضي الدقة في الاقتضاء والاستيفاء دون التسامح والفضل والمكارمة، أعقبه بما هو من لوازم الرجولية، وهو الشهامة والمروءة نحو النساء، مما يفيد أنها درجة إحسان وفضل ومروءة، والرجال أولى بتحقيقها بحكم جبلتهم. (٤) فندب الرجال إلى القيام بها، فيقول: «ندب الرجال إلى الأخذ عليهن بالفضل، إذا تركن أداء بعض ما أوجب الله لهم عليهن، فقال تعالى ذكره: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ بتفضلهم عليهن، وصفحهم لهن عن بعض الواجب لهم عليهن، وهذا هو المعنى الذي قصده ابن عباس بقوله:

١- تفسير الطبري: ٤٥٥/٢.

٢- المصدر السابق: ٤٥٥/٢.

٣- المصدر السابق: ٤٥٢/٢.

٤- ينظر: دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر: د. فتحي الدريني: ٣٢٤/١.

ما أحب أن أستنظف جميع حقي عليها، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾.^(١)

ولا ريب أن هذا تأويل لصيغة: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾، من الإخبار إلى الإنشاء المتضمن الندب كما فسره، والندب طلب، والطلب إنشاء، لذلك يقول: «وهذا القول من الله تعالى ذكره، وإن كان ظاهره ظاهر (الخبر)، فمعناه معنى (ندب) الرجال إلى الأخذ على النساء بالفضل، ليكون لهم عليهن فضلاً ودرجة».^(٢)

وهكذا في تتبعه لموارد اللفظ في القرآن ليحمل المطلق على المقيد، والعام على الخاص، والجمل على المبين، ففي قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ الأنعام: ١٤٥، فإن تقييد الدم بالمسفوح - كما يقول - يفسر المراد بإطلاق الدم في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ البقرة: ١٧٣، وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ﴾ المائدة: ٣، ونحوهما، فإن المراد به ما كان سائلاً، دون ما بقي في اللحم والعروق من الذبائح، فذلك لا بأس به، قال عكرمة: «لولا هذه الآية لتبع المسلمون الدم الذي في العروق»^(٣) وهذا ما يسمى عند الأصوليين (حمل المطلق على المقيد).

إن تفسير الطبري بهذه الاهتمامات التي عرض لها في من استدلال باللغة، واعتماد على العقل في التفسير، وترجيح على أساسهما للرأي المختار من بين

١- تفسير الطبري : ٤٥٥/٢ .

٢- المصدر السابق : ٤٥٥ / ٢ .

٣- تفسير الطبري : ٧٠ / ٨ .

المرويات، ومناقشة ما لا يرتضيه من الأقوال، وعرض حجته فيما يرتضيه، يمكننا من القول بأن تفسيره وإن غلب عليه التفسير بالمأثور الذي اتخذه منهجا عاما له، لكنه لم يكن تفسيراً بالمأثور الخالص، وإنما وازن فيه بين المأثور والرأي بميزان دقيق.

وما نراه من إنكار الطبري في تفسيره للرأي وللمفسرين بالرأي، فإن مراده بالرأي هنا هو الرأي المجرد الذي لا يستند إلى أصل صحيح، ولا يعتمد دليلاً إلا مجرد الرأي والدليل الناقص، أما الرأي الذي يتحرك داخل ضوابط التفسير الأصولي فهو يقول ويعمل به^(١). فالرأي الذي يمنعه الطبري هو ما حدده بقوله: «إن ما كان من تأويل آي القرآن الذي لا يدرك علمه إلا بنص بيان رسول الله ﷺ، أو بنصه الدلالة عليه، فغير جائز لأحد القليل فيه برأيه»^(٢)، فقد حصر المنع من الاجتهاد والرأي على ما اختص به رسول الله ﷺ مما لا مجال للرأي فيه، وهذا لا خلاف فيه، أما ما كان للرأي فيه مجال فهو يحث عليه، ويعنى على المتحرجين منه.^(٣)

هـ) القراءات في تفسيره:

لما كان الطبري من علماء القراءة، فإنه يعني كثيراً بذكر القراءات، ويتزها على المعاني، ويرد القراءات غير المعتمدة أو التي تقوم على أصول مضطربة،

١- تطور تفسير القرآن: ٤٣. وينظر تفسير الطبري: ٣٧/١.

٢- تفسير الطبري: ٤١/١.

٣- تفسير الطبري: ٧٩/١.

ويذكر السبب، كما أنه يعتمد على القراءات في مناقشاته للأقوال وترجيحاته. مثاله:

ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ البقرة: ٥٨، فبعد أن نقل تأويل عكرمة لمعنى حطة بقوله أي: قولوا لا إله إلا الله. قال: «وأما على تأويل قول عكرمة فإن الواجب أن تكون القراءة بالنصب في (حطة) لأن القوم إن كانوا أمروا أن يقولوا: لا إله إلا الله، أو يقولوا: نستغفر الله، فقد قيل لهم: قولوا هذا القول، فقولوا واقع حينئذ على (الحطة) لأن الحطة على قول عكرمة هي قول: (لا إله إلا الله).. وفي إجماع القراءة على رفع (الحطة) بيان واضح على خلاف الذي قال عكرمة من التأويل»^(١).

ولا يخفى سبب عنايته بالقراءات لما لاختلاف وجوه القراءات المشهورة من أثر في توجيه معنى النص القرآني توجيهاً مردده المنطق اللغوي في أبلغ مجاليه، فتراه يتخذ من وجوه القراءات المختلفة مواقف بحسب مبلغها من الصحة أو الرجحان أو الشذوذ، فلا يستجيز سوى القراءات التي تفردت بالصحة، وتارة يولي أحد وجوه القراءات الأولوية والترجيح، وهنا يظهر تأثيره بمذهبه الذي يقول به في الحرف الذي جمع عثمان رضي الله عنه القرآن عليه، إذ يرى أن عثمان جمع الناس على حرف واحد وهو الذي عليه رسم المصحف، فما خالفه شاذ.

ومما يؤخذ عليه في أحكامه على القراءات—وبتأثير مذهبه في حرف المصحف العثماني أو بحجة أخرى—رده لقراءات متواترة، وبعضها سبعية، فيقول بعدم

جواز القراءة بها، من ذلك قوله لدى تعرضه للقراءات في قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا. هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الأحزاب: ١٠، قال^(١): «وأولى القراءات بالصواب من قرأ بحذف الألف في الوصل والوقف، لأن ذلك هو الكلام المعروف من كلام العرب، مع شهرة القراءة بذلك في قراءة المصريين: الكوفة والبصرة»، وفي تقريب النشر: قرأ المدنيان وابن عامر وأبو بكر بألف في الحالين، وقرأ الباقون، وهم ابن كثير والكسائي وخلف وحفص بألف في الوقف دون الوصل. وقرأ أبو عمرو وحمزة ويعقوب بغير ألف في الحالين، وكلها متواترة.^(٢)

ومن ذلك أيضا قوله: ^(٣) «وقوله: ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ الكهف: ٩٤، اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ فقرأت القراء من أهل الحجاز والعراق وغيرهم: ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ بغير همز على (فاعول)، من يججت ومججت، وجعلوا الألفين فيهما زائدتين، غير عاصم بن أبي النجود والأعرج فإنه ذكر أنهما قرآ ذلك بالهمز فيهما جميعا، وجعلوا الهمز فيهما من أصل الكلام، وكأنهما جعلوا: يَأْجُوجَ (يفعول) من أججت، ومَأْجُوجَ (مفعول)، والقراءة التي هي القراءة الصحيحة عندنا: أن يَأْجُوجَ ومَأْجُوجَ بألف بغير همز، لإجماع الحجة من القراء عليه، وأنه الكلام المعروف على ألسن العرب» ثم استشهد له ببيت شعر لرؤبة بن العجاج.

١ - تفسير الطبري: ٢١ / ٨٤.

٢ - تقريب النشر: ابن الجزري: ١٦١.

٣ - تفسير الطبري: ١٦: ١٦.

ولدى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُهُمْ لِيُرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧، يقول: ^(١) «واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته قراء الحجاز والعراق: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ﴾ بفتح الزاي، من زَيْن لكثير من المشركين قتل أولادهم، بنصب (القتل)، (شركاؤهم) بالرفع، بمعنى: أن شركاء هؤلاء المشركين الذين زينوا لهم قتل أولادهم، فيرفعون (الشركاء) بفعالهم، وينصبون (القتل) لأنه مفعول به. وقرأ ذلك بعض قراء أهل الشام: (وكذلك زَيْنَ) بضم الزاي، (لكثير من المشركين قتل) بالرفع، (أولادهم) بالنصب، (شركائهم) بالخفض، بمعنى: وكذلك زَيْنَ لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم، ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح.» .

ثم يقول عقب ذلك: «والقراءة التي لا أستجيز غيرها: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾، بفتح الزاي من (زَيْن)، ونصب (القتل)، بوقوع (زَيْن) عليه، وخفض (أولادهم) بإضافة (القتل) إليهم، ورفع (الشركاء) بفعالهم، لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم على ما ذكرت من التأويل، وإنما قلت لا أستجيز القراءة بغيرها؛ لإجماع الحجة من القراء عليه، وأن تأويل أهل التأويل بذلك ورد، ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة.» مع أن قراءة أهل الشام قراءة متواترة، فهي قراءة ابن عامر أحد القراء السبعة.

يقول ابن الجزري عن هذا الموقف للطبري: ^(١) «وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة (قراءة ابن عامر) وغيرها من القراءات الصحيحة، وركب هذا المخطور ابن جرير الطبري بعد الثلثمائة، وقد عُدد ذلك من سقطات ابن جرير، حتى قال السخاوي: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر».

و) احتكامه إلى اللغة وشعر العرب:

١- لما كان الطبري على مكانة متقدمة في علوم العربية، ومعرفة واسعة بشعر العرب القديم، وإطلاع على المصنفات في لغة العرب وعلومها، فإنه كان يتخذ التحقيق اللغوي في معاني المفردات والتراكيب طريقاً موثقاً إلى ما يختاره أو يرجحه من المعاني، وكذا في تفسيره العبارات المشككة أو الموهمة منها، فاعتمد على الاستعمالات العربية، وتعرض كثيراً للمذاهب النحوية والصرفية لدى ترجيحه أو توجيهه الأقوال، كما استشهد كثيراً بشعر العرب القديم الذي كان يرجع إليه بشكل واسع كلما احتاج إليه، كل ذلك دون إيغال أو استطراد إلى ما لا علاقة له مباشرة بالمعنى المراد، ولم تكن تحقيقاته اللغوية مقصودة بالذات، وإنما كانت وسيلة للتوفيق بين ما صح عن السلف وما يقتضيه ظاهر التعبير وبين المعارف اللغوية.

مثاله: ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ البقرة: ٧٤، «فإن سأل سائل فقال: وما وجه قوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾

١- النشر: ٢/٢٦٤ قاله بعد أن نقل قول الطبري السابق، وينظر: جمال القراء: السخاوي: ١٩٧/٢.

و(أو) عند أهل العربية إنما تأتي بمعنى الشك، والله جل ذكره غير جائز في خبره الشك؟، قيل: إن ذلك على غير الوجه الذي توهمته من أن شكاً من الله تعالى ذكره فيما أخبر عنه، ولكنه خبر منه عن قلوبهم القاسية؛ أنها عند عباده الذين هم أصحابها الذين كذبوا بالحق بعد ما رأوا العظيم من آيات الله، كالحجارة أو أشد قسوة من الحجارة عندهم، وعند من عرف شأنهم. وقد قال في ذلك جماعة من أهل العربية أقوالاً، فقال بعضهم:

إنما أراد الله جل ثناؤه بقوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ وما أشبه ذلك من الأخبار التي تأتي بأو، كقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ الصافات: ١٤٧، فهو عالم أي ذلك كان. قالوا: ونظير ذلك قول القائل: أكلت بسرة أو رطبة، وهو عالم أي ذلك أكل، ولكنه أجهم على المخاطب، وقال بعضهم: ذلك كقول القائل: ما أطعمتك إلا حلوا أو حامضاً، وقد أطعمه النوعين معاً، فقال ذلك ولم يكن شاكاً فيما أطعم صاحبه، ولكنه أراد أنه لم يخرج عن هذين النوعين، قالوا: فكذلك قوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾، إنما معناه: فقلوبهم لا تخرج من أحد هذين المثليين؛ إما أن تكون مثلاً للحجارة في القسوة، وإما أن تكون أشد منها قسوة، ومعنى ذلك على هذا التأويل: فبعضها كالحجارة قسوة، وبعضها أشد قسوة من الحجارة.

وقال بعضهم: (أو) في قوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ بمعنى: وأشد قسوة، كما قال تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ أَيْمَاناً أَوْ كَفُوراً﴾ الإنسان: ٢٤، بمعنى: وكفوراً. وقال آخرون: (أو) في هذا الموضع بمعنى: (بل)، فكأن تأويله عندهم: فهي كالحجارة بل أشد قسوة، كما قال جل ثناؤه: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ

يَزِيدُونَ ﴿ الصافات: ١٤٧، بمعنى: بل يزيدون. وقال آخرون: معنى ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة عندكم.

قال أبو جعفر: ولكل مما قيل من هذه الأقوال التي حكينا وجه ومخرج في كلام العرب، غير أن أعجب الأقوال إليّ ما قلناه أولاً، ثم القول الذي ذكرناه عن وجه ذلك إلى أنه بمعنى: فهي أوجه في القسوة...^(١) وعلل ذلك بأن (أو) أصلها أن تأتي بمعنى أحد الاثنين، فتوجيهها إليه أولى من إخراجها عنه ما وجد إلى ذلك سيلاً.

٢- وفي رجوعه إلى اللغة كان ملتزماً بدقة الدلالات اللغوية للألفاظ في عصر التزل، معتمداً على اللغة الشائعة، والشعر المشهور، دون النادر والشاذ من لغة العرب الذي لا يرد إلا في الشعر غالباً، وبين هذا في مقدمة تفسيره لدى كلامه عن أحق المفسرين بإصابة الحق فقال: «... أو من وجه الدلالة المنصوبة على صحته، وأوضحهم برهاناً فيما ترجم وبين من ذلك، مما كان مدركاً علمه من جهة اللسان، إما بالشواهد من أشعارهم السائرة، وإما من منطقتهم ولغاتهم السائدة المستفيضة المعروفة»^(٢).

ومن استشهاداته بشعر العرب على ما يفسره ما جاء عنده في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ البقرة: ٧٤، قال: «والتفجر: التفعّل، من تفجّر الماء، وذلك إذا تزل خارجاً من منبعه، وكل سائل شخص خارجاً من

١- تفسير الطبري: ٣٦٢/١-٣٦٣.

٢- تفسير الطبري: ٤١/١ و ١٢/٢٥ لدى تفسيره للآية ٤٠ من سورة هود.

موضعه ومكانه فقد انفجر، ماءً كان أو دماً أو صديداً أو غير ذلك، ومنه قول عمرو بن لجأ:

ولما أن قُرنْتُ إلى جرير
أبا ذو بطنه إلا انفجارا

يعني: إلا خروجاً وسيلاًنا»^(١)

وفي قوله: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ البقرة: ٣٥، يقول: «أما الرغد فإنه الواسع من العيش الهنيء الذي لا يُعْنِي صاحبه، يقال أرغد فلان، إذا أصاب من العيش الهنيء، كما قال امرؤ القيس بن حجر:

بينما المرء تراه ناعماً
يأمن الأحداث في عيش رغد»^(٢).

٣- وكان كثيراً ما يكشف عن البيان القرآني، ويبرز المعاني البلاغية ودقائق التعبير في النص القرآني، ويدافع عن فصاحة القرآن وبلاغته العالية، ويرد كل قول يخالف ذلك، وأرشد إلى أهمية هذا الجانب في الدرس والتفسير القرآني^(٣). بل سبق بالنسبة إلى أهمية النظم في إعجاز القرآن فقال: «ومن أشرف تلك المعاني التي فضل بها كتابنا سائر الكتب قبله؛ نظمه العجيب، ووصفه الغريب، وتأليفه البديع، الذي عجزت عن نظم مثل أصغر سورة الخطباء، وكلت عن وصف شكله البلغاء، وتحررت في تأليفه الشعراء»^(٤).

١- تفسير الطبري: ١/٣٦٣.

٢- المصدر السابق: ١/٢٣٠.

٣- تطور تفسير القرآن: ٤٢.

٤- تفسير الطبري: ١/٦٥.

وكان في عرضه لبلاغة القرآن على طريقتين: فقد يشير إليه مباشرة، ويقصده قصداً أولياً، وقد ينبه إليه عرضاً دون قصد ظاهر، فتأتي الإشارة إليه من خلال احتكامه إلى اللغة وعلوم العربية في التفسير، ورجوعه إلى شعر العرب في إزالة الإشكالات، والترجيح بين الأقوال أو توجيهها، كما لاحظنا ذلك فيما سبق.

وهو يشير كثيراً إلى علل التعبير القرآني، ونبه إلى مزايا النظم، وفنون البلاغة فيه، من ذلك ما جاء عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ البقرة: ٧٤، فيقول: ^(١) «وَأَدْخَلَتِ اللَّامَاتِ اللَّسَوَاتِي فِي (مَا) توكيدا للخبر».

كما يقرر الإمام الطبري عدم وجود حرف أو كلمة زائدة في القرآن جاءت صلة أو حشواً لا معنى لها، فذلك شأنه الإخلال ببلاغة نظمه المعجز، ويجب رفض تطبيقها على ظاهر القرآن، ورد كل قول يتوهم ذلك، ومن هنا وجدناه يرد على النحويين بصريتهم وكوفيهم في تطبيقاتهم لقوانين النحو على بعض ظواهر القرآن، لأن قوانينهم لا تقوى على النفاذ إلى الدلالات العقلية للنص، ولا سيما الدلالة الاقتضائية، فضلاً عن النفاذ إلى دقائق البيان، وأسرار بلاغة القرآن.

ويرسي الإمام الطبري أصلاً هاماً في منهجه لدى مناقشته النحويين، مؤداه؛ أن المعنى القرآني هو الأصل في توجيه الإعراب، لا العكس، فإذا كان ثمة إشكال في الظاهر اللغوي، فيلزم تنسيق المعنى أولاً بما يرشد إليه السياق والقرائن، ثم

يوجه الإعراب تبعاً له، فالإعراب فرع عن المعنى، والمعنى هو الأصل، والفرع خادم وتابع للأصل.

وهذا ما تجده في تأويله لقوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ الأعراف: ١٢، إذ ينشئ سؤالاً مفاده: فهل الملامة لحقته على السجود أم على ترك السجود؟ والأول مخالف لما جاء به الترتيل، وخلاف الإجماع، وإن كان الثاني، فكيف قيل له: ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك؟. ثم يورد آراء النحويين وغيرهم ويرفضها، ومنها قول بعض نحوي البصرة: أن (لا) في قوله: (ألا تسجد) زائدة ملغاة لا عمل لها، فكانت حشواً أو صلة للكلام، ثم يبين رأيه الاجتهادي الخاص بقوله: «إن في الكلام محذوفاً قد كفى دليل الظاهر منه، وهو معناه: ما منعك من السجود، (فأحوجك) أن لا تسجد، فترك ذكر (أحوجك) استغناء بمعرفة السامعين قوله: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١]». «فسياقها بما ذكره قبلها أفاد معنى أحوجك فاستغنى عن ذكره للعلم به، ثم يقول: «وإنما قلنا إن هذا القول أولى بالصواب، لما قد مضى من دلالتنا قبل، على أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له، وأن لكل كلمة معنى صحيحاً فتبين فساد قول من قال: (لا) في الكلام حشو لا معنى لها».^(١)

ومن أمثلة كشفه عن البيان القرآني لدى توجيهه للأقوال وتعرضه للمذاهب النحوية المشهورة، ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَمْدُهم فِي طُغْيَانِهِم يَعْمَهُون﴾ البقرة: ١٥، إذ يقول: «وكان بعض نحوي البصرة يتأول ذلك انه بمعنى يمد لهم، ويزعم أن ذلك نظير قول العرب: الغلام يلعب الكعاب، يراد به: يلعب

بالكعاب. قال: وذلك إهم قد يقولون: (قد مدت له أمدت له) في غير هذا المعنى، وهو قول الله تعالى ذكره: ﴿وَأَمَدَدْنَاَهُمْ بِفَاكِهَةٍ وَلَحْمٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ﴾ الطور: ٢٢، وهذا من: (أمددناهم)، قال: ويقال: قد مد البحر فهو مادّ، وأمدّ الجرح فهو مُمدّ. وحكي عن يونس الجرمي أنه كان يقول: ما كان من الشر فهو: (مددت)، وما كان من الخير فهو: (أمددت) ثم قال: وهو كما فسرت لك، إذا أردت أنك تركته فهو: مددت له، وإذا أردت أنك أعطيته قلت: أمددت».

«وأما بعض نحوي الكوفة فإنه كان قال: كل زيادة حدثت في الشيء من نفسه فهو (مددت) بغير ألف، كما تقول: مد النهار ومدته نهر آخر غيره، إذا اتصل به فصار منه، وكل زيادة أحدثت في الشيء من غيره فهو بألف، كقولك: (أمدّ الجرح) لأن المدة من غير الجرح، أمددت الجيش بمدد. وأولى هذه الأقوال بالصواب في قوله (ويمدهم) أن يكون بمعنى يزيدهم على وجه الإملاء والترك لهم في عتوهم وتمردهم».^(١)

فتفسيره بما قدمه من بحوث لغوية وإعراب وصرف وبيان يعد مرجعا مهما في علوم العربية، ويبرز معرفته الواسعة، بل إمامته في العلوم العربية فنا وتاريخاً.

ز) الأحكام الفقهية:

وكان يعالج أحيانا الأحكام الفقهية، يعرض أقوال العلماء ومذاهبهم ويناقشها ويختار منها ما يراه لنفسه بالأدلة العلمية القيمة.

من كل هذا يتبين لنا أن الإمام الطبري، كان يستند في تفسيره على القرآن والمأثور واللغة والنحو والصرف والإجماع والقراءات المعتمدة والرأي.

بعد هذه الإمامة الموجزة بمنهج الطبري في تفسيره، فإن ما جمعه ابن جرير في كتابه من أقوال المفسرين الذين تقدموا عليه، وما نقله لنا عن المدارس التفسيرية السابقة، وما جمعه من المصنفات قبله، وما جاء فيه من بحوث لغوية ونحوية، ونظرات علمية، وترجيحات وآراء عقلية، تجعله مرجعا مهما، له الأولوية العلمية بين كتب التفسير، ويتقدمه الزمني ومنهجيته المتميزة تكون له الأولوية الزمنية والفنية، أوليته الزمنية فيما وصل إلينا، وأوليته الفنية والصناعية لما امتاز به في طريقته ومسلكه وقيمته، ولذا كان المفسرون من بعده كلهم عيال عليه، ويوجهون بالاعتماد عليه، يقول السيوطي: «فإن قلت: فأبي التفسير ترشد إليه، وتأمرو الناظر أن يعول عليه؟ قلت: تفسير الإمام أبي جعفر بن جرير الطبري الذي أجمع العلماء المتبرون على أنه لم يؤلف في التفسير مثله»^(١).

